

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

القائم المالي الدوري المجمع

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

صالح وبرسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتي - البرج الجنوبي

١٢٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١

ج.م.ع

تلفون : +٢٠ ٢٤٦ ١٩٩ ٠٩

تقرير الفحص المحدود

إلى العادة/ أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقواعد المالية المجمعة الدورية لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة الدورية للربح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، ولخلاصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية"، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهمات الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقواعد المالية المجمعة الدورية عمل استفتارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم يتم إلى علمنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمعة لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وعن أدائها المالى المجمع وتغيراتها النقدية المجمعة عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية".

ال Cairo في ٢١ أغسطس ٢٠٢٥

سجل مراقبى التسويق بالهيئة العامة للمراقبة المالية رقم ٦٩
زميل جمعية المحاسبين والمدقعين المصريين
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة
في ٢٠ يونيو ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ديسمبر ٣١ جنيه مصرى	٢٠ يونيو ٢٠٢٥ جنيه مصرى	إيضاح رقم	الأصول
٢٠٣٨ ٥٩٥ ٧٣٤	٢١٧٩ ١٨٩ ٨٤٣	(٦)	<u>الأصول غير المتداولة</u>
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٢٩٢ ٣٣٨ ٥٠٣	(٧)	الأصول الثابتة (بالصافي) مشروعات تحت التنفيذ
٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	(٢٦)	استثمارات عقارية (بالقيمة العادلة)
٢٦١٥ ١٢٢	--	(٢١)	أصول ضريبية مؤجلة
٢٥٤٩ ٧٧٦ ٠٥٩	٢٧٦٢ ٩٢٥ ٤٤٦		إجمالي الأصول غير متداولة
١٤٩٣ ١١٠ ٣٢٣	١٦٦٤ ٣٣٠ ٢٤٧	(٩)	<u>المخزون (بالصافي)</u>
٦٣٨ ٨٨٤	٣ ٨٣٣ ٧٧٥		الإعتمادات المستندية
١٥٦٠ ١٣٠ ٨١٠	١٥٧٦ ١٣٤ ٩١٧	(١٠)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٧٠ ٨٦٧ ٩٩٦	١٩٧ ٥٠٩ ٩٩٣٥	(٢٩)	المستحق من أطراف ذوى علاقة
٦٢١ ٢٣١ ٩٦٢	٦٦١ ٥٤٦ ٩٨٠	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢	٥٤٧ ٥٢٨ ٢٢٥	(١٢)	التقدية وما في حكمها (بالصافي)
٤ ٣٩٧ ٨٥٢ ٦٥٧	٤ ٦٥٠ ٨٨٤ ١٢٩		إجمالي الأصول المتداولة
١ ١٤٢ ٢٥١	١ ١٤٢ ٢٥١	(٢٧)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
١ ١٠٠ ٠٠٠	--	(٣١)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧	٧ ٤١٤ ٩٥١ ٧١٤		إجمالي الأصول
٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	(١٩)	<u>حقوق الملكية والالتزامات</u>
٢٠٢٨ ٨٦٥	١٢ ٢٨٤ ٩٨٧		رأس المال المصدر والمدفوع
٦٤٦ ٠١٣	٦٤٦ ٠١٣	(٢٠)	احتياطي قانوني
٧٩٠ ٨١٦ ١٢٩	١ ٠٧٣ ٩٩٢ ٩٦٢		احتياطي تجميع الأعمال
٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	(٢٦)	أرباح مرحلة
٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٢٠٠ ٠٤٥ ٢٢٧		فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة
١ ٩١١ ٨٤٣ ٩٤٢	٢ ٠٠١ ٩٧٦ ٣٧٦		صافي أرباح الفترة / العام
٥٤٩ ٩٨٠ ٥٣٨	٤٧٦ ٨٥٥ ٩٨٨	(٢٢)	إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٢ ٤٦٠ ٩٤٢ ٤٨٠	٢ ٤٧٨ ٨٣٢ ٣٦٤		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	٢١٠ ٤٠٨ ٣٤٤	(٢١)	إجمالي حقوق الملكية
٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	٢٣٠ ٥٠٩ ٩٩٧	(١٥)	<u>الالتزامات غير متداولة</u>
٤٦٥ ٢٠٣ ١٣٦	٤٤٠ ٩١٨ ٣٤١		التزامات ضريبية مؤجلة
٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	٩٠ ٨٥٢ ٨٠٢	(١٣)	أقساط قروض مستحقة بعد أكثر من عام
٢٢٣٦ ٠٤٨ ٣٢٤	٢٦٠٨ ٨٣٨ ٢٩٦	(١٤)	التسهيلات الإنتمانية
١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	١٢١ ٦٩١ ٥٣٢	(١٥)	أقساط فروض تستحق السداد خلال عام
١ ٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦	١ ٠٩١ ٢٨٤ ٩٩٥	(١٦)	موردون وأوراق دفع
٥٥ ٦٨٦	٥ ٢٠٨ ١٣٨	(٢٩)	المستحق لأطراف ذوى علاقة
١٧ ٢٠٢ ٣٧٢	١٩٠ ٩٤٩ ١٩٩	(١٨)	دائع توزيعات
٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦	٣٤٥ ٢٢٤ ٣٦٤	(١٧)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٩١ ٤٣٩١٨	٤١ ١٥١ ٦٨٣	(٢١)	ضريبة الدخل الجارية
٤ ٠٢٣ ٧٢٥ ٣٥١	٤ ٤٩٥ ٢٠١ ٠٠٩		إجمالي الالتزامات المتداولة
٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧	٧ ٤١٤ ٩٥١ ٧١٤		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً لقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ/ أحمد اباشه

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

**قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥**

الستة أشهر المنتهية في

٢٠٢٤ ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

جنيه مصرى جنيه مصرى جنيه مصرى جنيه مصرى

٣١٠٠٥٧٥٥٧

الثلاثة أشهر المنتهية في

٢٠٢٤ ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

جنيه مصرى جنيه مصرى جنيه مصرى جنيه مصرى

١٦٤١٥٥٦٩٢

إضاح رقم

(٢٣)

الستة أشهر المنتهية في

(٢٠٢٤ ١٥٢٣٤٥) (٢٥٦٤١٦١٩٢٤)

٨٩٣٣٥٢١٢

(١١٦٠٥٧٢٩٦٢) (١٢٢٣٣٠٨٤٦٦)

٤٨٠٩٧٧٧٤٠

الستة أشهر المنتهية في

(١٢٤٦٤٨٠٨٨) (١٥٥١٤١١٨١)

(١٤٢٠٦٨٤٩٥)

(٤٥٩٩٤٥)

(٩٧٧٧٠٦٨)

(٦١٩٩٨٠٨)

--

--

(١٧٠٠٢٢)

--

٤٨٤٥٦٣٩

--

(٧٧٦٥١٥)

(٩٠٥٠٠٠)

(٦٨١٤٦١٤٢) (٧٩٦٠٦٨٧٢)

(٨٨٦٣٠٦٢١) (٧١٤٥٤٤١٥)

(٦٤١٦٩٥٥) (٥٥٧٥٧٣٠)

(٤٢٣٩٣٧) (٣٢٩٢٩٩)

-- (١٦٥٨٩٥٩١)

٩٥٤٤٢٥ (١٦٤٧٨٩)

-- (٢٨٢٥٣)

٣٢١٧٤٤٢ (٧٩٨٣٠)

-- (٦٢٣)

(٢١١١٣٧) (٤٤٥٠٠٠)

(٥٧٥٠٠٠) (٢٥)

٣٥٥٩٨١٣٦٩ (٣٢٦٢٣٥١٣٠)

٦٥٠٣٠٧٨١٢

(٣٨١٥٣٦٤١) (١٨٨١٠٩٥٩٥)

٤٠٦٤٥٦٤٣

٤٢٩٨٧٩٢٠

٥٠٨٢٨٠٩

٩٠٠٠٠

٣٩٤١٩٨٥

٢٤٢٤٦٧٤٩٨

(٦٧٦٣٥١٣٧) (٦٠١١١٨١)

١٦٧٦٩٤٩٦

٢٧٣٢٦٣٩٨٧

١٦٩١٥٨٠٧٩

١٤٨٣٤٥٣٦٤

٢٤٢٨٢٩٦٠١

٢٠٠٠٤٥٢٢٧

٧٣٢١٨٧٦

٢٧٣٢٦٣٩٨٧

٠,٤٤

١,١٥

١٠,٤٨

٠,٥٢

إيرادات المبيعات

النقد

كلفة المبيعات

جمل الربح

إيرادات تشغيل أخرى

(يخصم / يضاف)

صروفات بيع وترويج

صروفات إدارية وعمومية

أراضيات وغرامات الجمارك

صروفات المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل

مخصصات مكتوبة

صروف تعويض على أساس السهم "النظام التحفيزي للعضو المنتدب"

مخصصات انتقى الفرض منها

أقساط الأئتمان المترتبة في أرصدة التقديمة وأذون الخزانة

رد الخسائر الأئتمانية المترتبة في أرصدة التقديمة وأذون الخزانة

أقساط الأئتمان المترتبة في قيمة العمالة وأوراق القرض

رد الخسائر الأئتمانية المترتبة في قيمة الأرصدة المدينة

حسابات الأئتمان المترتبة في قيمة الأرصدة المدينة

مرتبات وبدلات حضور وإنقالات أعضاء مجلس الإدارة

الأرباح الناتجة عن التشغيل

صرفوفات تمويلية

النقد دائنة

أرباح رأسمالية

أرق تقييم علات أجنبية

أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع

إيرادات أخرى

باقي أرباح الفترة قبل الضرائب

ضريبة الدخل الجارية

ضريبة الموجلة

باقي أرباح الفترة بعد الضرائب

موزع كالتالي:

نسبة مساهمي الشركة الأم

نسبة أصحاب الحصص غير المسيطرة

باقي أرباح الفترة

نسبة السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصرى / سهم)

لإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متسماً للقرآن المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي

الأستاذ/ أحمد باطوط

رئيس مجلس الإدارة
مهندس/ إبراهيم المعلم

قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

الستة أشهر المنتهية في

الثلاثة أشهر المنتهية في

٢٠٢٤ ٣٠ يونيو	٢٠٢٥ ٣٠ يونيو	٢٠٢٤ ٣٠ يونيو	٢٠٢٥ ٣٠ يونيو
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٧٧٩٣٨٩٧٣	٢٧٣٢٦٣٩٨٧	١٦٩١٥٨٠٧٩	١٤٨٣٤٥٣٦٤

(٢٩٨٠٤٣٠٦)

--

--

٣٤٨١٣٤٦٦٧

٢٧٣٢٦٣٩٨٧

١٦٩١٥٨٠٧٩

١٤٨٣٤٥٣٦٤

٢٢٧٦٢٣٠٣٥

٢٠٠٤٥٢٢٧

١٠٢٤٥٥٢٨

١٠٩٩٣١٨٧٦

١٢٠٥١١٦٣٢

٧٣٢١٨٧٦

٦٧١١٢٥٥١

٣٨٤١٣٤٨٨

٣٤٨١٣٤٦٦٧

٢٧٣٢٦٣٩٨٧

١٦٩١٥٨٠٧٩

١٤٨٣٤٥٣٦٤

١,١٨

٠,٩٤

٠,٤٨

٠,٥٢

صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل

الدخل الشامل الآخر

فرق تقييم العملة المدينة الناتجة عن آخر تطبيق ملحق (ه) لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

اجمالي الدخل الشامل

توزيع كالتالي:

حقوق مساهمي الشركة الأم

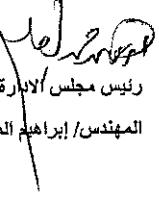
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

نصيب السهم في صافي ربح الفترة (جنيه/سهم)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها

المدير المالي

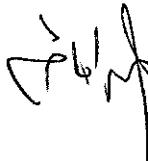
الأستاذ / أحمد ايادى



رئيس مجلس الادارة
المهندس / ابراهيم المعلم

العضو المنتدب

الأستاذ / شريف المعلم



الشريعة الوطنية المعاصرة

كتاب التفسير في حضرة الملكية الدبلومية
شريعة مساعدة مصرية

٣٠٤٥ - ٢٠١٧/٦/٣ - المنشورة في الصحف والمجلات المتداولة

لهم اني اتاك بذنبي وانت انت عاصي الله لا يعذر له ذنب

10

الخديوي المختار

W.H.

१८७५

العنديس / إبراهيم

الطبعة الأولى

المعلم / ابن الأثير

الطبعة الأولى

العنود / ابن هم المعلم

المعلم ابن ابيه المعلم

المعلم / ابراهيم الجليل

الطبعة الأولى

مکالمہ احمدیہ

الطبعة الأولى لـ ابن الأثير

المهندس/ ابراهيم العطان

الباحثون / أكرم العبد

المهندس / إبراهيم المصطفى

المهندس / ابراهيم المعلم

المهندس / إبراهيم العبد

المعلم / ابراهيم المعلم

شركة الوطنية للطابعات

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	إضاح	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٠٢٤ ٣٠	٢٠٢٥ ٣٠	رقم	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
جنيه مصرى	جنيه مصرى		<u>يتم تسوية:</u>
٥١٢ ١٨٨ ٧٤٣	٣٢٤ ١٢٩ ٦٦٨		إملاك الأصول الثابتة مخصصات مكتونة
٦٦ ٤٦٦ ٨٦٧	٧٦ ٩٤٣ ٢٧٧	(٦)	الخسائر الألتئامية المتزقة في قيمة الأرصدة المدينة
٦ ١٩٩ ٨٠٨	٦ ٧٤٦ ٦٠٣	(١٢)	الخسائر الألتئامية المتزقة في قيمة أرصدة النقية
٧٧٦ ٥١٥	--	(١١)	مخصصات انتقى الغرض منها
١٧٠ ٠٢٣	١٦٤ ٧٨٩	(١٢)	رد الخسائر الألتئامية المتزقة في قيمة العملاء وأوراق القبض
--	(٦٩ ٠٨٥)	(١٣)	رد الخسائر الألتئامية المتزقة في قيمة الأرصدة المدينة
(٤ ٨٤٥ ٦٢٩)	(٢٩٠ ٣٢٧)	(١٠)	فروائد دائنة
--	(٢٠٩ ٦٦٠)	(١١)	مصرفوفات تمويلية
(٤٣ ٩٥٣ ٨٧٤)	(٤٠ ٦٤٥ ٦٤٣)		أرباح بيع استثمارات متلكه للبيع
٣٠٧ ٤٦٢ ٢٩٧	٣٨١ ٥٣٦ ٥٤١		أرباح رأسمالية
--	(٩٠٠ ٠٠٠)		
(٢٥ ٥٥٦ ٢٨٢)	(٤ ٧٨٧ ٩٢٠)		
٨١٢ ٨٥٨ ٣٦٨	٧٤٢ ٦١٨ ٢٠٣		(الزيادة) في المخزون وإعتمادات مستدينة
(٢٩٠ ٨٦٢ ٦٦)	(١٧٤ ٤١٤ ٨٠٥)		(الزيادة) في أرصدة العسلاء وأوراق القبض
(٣٦٢ ١١٨ ٧٢٢)	(١٥٧١٣ ٧٨٠)		(الزيادة) في أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
(٢٢٧ ٠٥٣ ٤٢٨)	(٤٠ ١٠٥ ٣٥٨)		(الزيادة) في المستحق من أطراف ذوي علاقة
(١٥ ٩٩٢ ٤٠٧)	(٢٦ ٦٤١ ٩٣٩)		الزيادة في أرصدة الموردون وأوراق الدفع
٧٤ ٢٥٨ ٤٠١	٤٠ ٨٩٩ ٦٨٩		(النقص) / (الزيادة) في أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
١٢ ٣٣٦ ٦٠	(٨٧ ٩٩٧ ٤٧٣)		(الزيادة / (النقص) في المستحق لأطراف ذوي علاقة
(٤٨١ ٣٢٢)	٧ ١٥٢ ٤٥٢		التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(٦ ٠٨٧ ٤٣٣)	٤٤٥ ٧٩٦ ٩٨٩		ضرائب مدفوعة
(١٤٠ ٤٥٠ ٢٣٥)	(١١٧ ٥٢٧ ٣٧٢)		فروائد مدفوعة
(٣٠٧ ٤٦٢ ٢٩٧)	(٣٧٥ ٣٠١ ٨٧١)		صافي التدفقات (المستخدمة في) من أنشطة التشغيل
(٤٥٤ ٠٠٤ ٩٦٥)	(٤٧ ٠٣٢ ٢٥٤)		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
٤٣ ٩٥٣ ٨٧٤	٤٠ ٦٤٥ ٦٤٣		متحصلات من الفوائد الدائنة
(٦٤ ٢٨٢ ٥٢٦)	(٩٧ ١٠٤ ٩٦٤)		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة *
١ ٨٧٨ ٩٥٣	٥ ٢٣٣ ٦٠٠		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(١٤٣ ١١٠ ٧٢٢)	(١٩٦ ٠٤٨ ٣٩٠)		(مدفوعات) في مشرفات تحت التنفيذ *
(١٦١ ٥٦٠ ٤٣١)	(٢٤٧ ٢٧٤ ١١١)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٩٢٣ ٧٨٦ ٧٨٨	٣٧١ ٧٥٤ ٠٢٣		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٢٨٤ ٦٠٧٥٠)	(٨١ ٦٢٧ ٢٧٦)		صافي المحصل من القروض والتسهيلات الإنمائبة
٦٣٩ ١٧٩ ٢٨٣	٢٩٠ ١٢٦ ٧٥٧		(مدفوعات) توزيع أرباح
٢٢ ٦١٣ ٨٨٧	(٤ ١٧٩ ٦٠٨)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣	٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	--		النقدية وما في حكمها أول الفترة
(١٧٠ ٠٢٣)	(١٦٤ ٧٨٩)		فرق العملة المتعلقة بالالتزامات قائمة (ملحق ٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) (المعدل ٢٠٢٤)
٤٨٢ ٨٤٩ ٨٥١	٥٤٧ ٥٢٨ ٢٧٥	(١٢)	الخسائر إنمائبة في قيمة النقية
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تم استبعاد المعاملات غير نقدية الممثلة في الآتي :

* تم استبعاد اثر المعاملات غير النقدية المتمثلة في قيمة المشروعات تحت التنفيذ المحرلة الى الاصل الثابتة بمبلغ ١٠٢ ٨٧٨ ١٢٠ جنيه مصرى للوصول الى المبالغ المسددة نقداً في شراء اصول ثابتة.

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقرآن المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم العطى

العضو المنتدب
الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ/ أحمد بايه

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

١- نبذة عن الشركة وشركاتها التابعة (المجموعة)

تأسست شركة الوطنية للطباعة "الشركة الأم" كشركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقيمت بالسجل التجارى برقم ١٤٧٠٢ فى ٥ يونيو ٢٠٠٦.

٢- غرض الشركة

يتمثل نشاط الشركة في العمل في مجال تملك وإقامة مطبع للطباعة الثقافية والفنية والصناعية والتجليد الفني والتغليف (طباعة الكرتون) والجمع التصويري وطباعة الأوفست وجمع الملازم والعمل في مجال تصنيع مستلزمات التعبئة والتغليف بصفة عامة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى.

تمتلك حالياً شركة الوطنية للطباعة بصورة مباشرة الحقوق التالية في شركاتها التابعة:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>الشركات التابعة (ملكية مباشرة)</u>
نسبة الحقوق المباشرة ٪٦٧,٧٢	نسبة الحقوق المباشرة ٪٩٧,٧٢	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف "الشروق"

تمتلك حالياً الشركة بصورة غير مباشرة الحقوق التالية في الشركات الواردة أدناه من خلال شركة الشروق:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>الشركات التابعة (ملكية غير مباشرة)</u>
نسبة الحقوق المباشرة ٪٩٩,٠٠	نسبة الحقوق المباشرة ٪٩٩,٠٠	شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق "وندسور"
٪٥٢,٢١٢	٪٥٢,٢١٢	شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون "المتحدة"
٪٩٩,٩٧	٪٩٩,٩٧	شركة البدار للعبوات "البدار" *

تم إعتماد القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ من مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٢٥.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لعام ٢٠١٥ المعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبي مصرى يوضح كيفية معالجتها.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم يتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات ، التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركات المجموعة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية المجمعة:

مقدرات تقييمات عدم التأكيد

الأعمال الإنتاجية للأصول الملموسة

تقوم الإداره بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتأكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإداره في مجال النشاط. إن التغير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمه الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون إلى صافي قيمته البيعية إذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقييمات الإداره لحركة الأصناف الراکدة أو بطبيعة الحركة ومتغيرات السوق.

الخسائر الإنتاجية العمالة والمديونيات المشكوك في تحصيلها والأصول المتداولة الأخرى

يُعَذَّر بحساب إضمحلال للمديونيات المشكوك في تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناجمة عن أحداثٍ ما مثل إعصار أحد العماء. الخسائر الإنتاجية المتوقعة هي تقييم مرجح للخسائر الإنتاجية. تظهر أرصدة العمالة بالصافي بعد خصم الخسائر الإنتاجية المتوقعة. تقوم الشركة بتطبيق المنهج البسيط لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" لقياس خسائر الإنتاج المتوقعة والتي تستخدم مخصص الخسارة المتوقعة فيما يتعلق بارصدة العمالة. ولقياس خسائر الإنتاج المتوقعة يتم تجميع أرصدة العمالة المدينة على أساس خصائص مخاطر الإنتاج المشتركة والفترات التي استحقت فيها تلك الأرصدة. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل النشاط الاقتصادي الكلي التي تؤثر على قدرة العمالة لتسوية تلك الأرصدة المدينة، قد تستخدم الشركة بعض العوامل الأخرى عند احتساب الخسائر الإنتاجية المتوقعة لتكون أكثر العوامل ارتباطاً وبناءً على ذلك تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية على أساس التغيرات المتوقعة في هذه العوامل مع الأخذ في الاعتبار أيضاً التكلفة والجهد غير المباشر. يتم إعادة تقييم الخسائر الإنتاجية في تاريخ أعداد القوائم المالية ويتم الإعتراف أو إلغاء الإعتراف بالخسائر الإنتاجية المتوقعة وفقاً للنتائج إعادة التقييم.

الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة

يتم إثبات الإضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة لتعكس القيمة الاستردادية المتوقعة لذلك الاستثمار.

المخصصات

تتعلق بمتطلبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بانشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير البليغ في المستقبل.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإداره. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحله إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحله، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كناتج التشغيل المستقبلية، في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقريرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة علماً بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة بما في ذلك سنة المقارنة بالإضافة إلى ما يلى:

أ- أسس التجميع

تمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) في تاريخ ٣١ ديسمبر من كل عام، وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عرضةً لـ أو لها حقوق في عوائد متغيرة نتيجةً لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرةً على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

وتقوم الشركة بإعادة تقييم مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات في عاملٍ أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أدناه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها مفردةً القدرة العملية على توجيهها "الأنشطة ذات الصلة" "المنشأة المستثمر بها". وتقوم الشركة بمراعاة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها - بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تجوزها الشركة مقارنة بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يجوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.

- حقوق التصويت المستقبلية التي تجوزها الشركة والتي يجوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أي أطراف أخرى.

- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.

أى حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة - أو لا تملك تلك القدرة - على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيفات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها - بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

تتضمن قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم اقتناصها أو استبعادها خلال الفترة وذلك اعتباراً من التاريخ الفعلى للأقتناص أو حتى التاريخ الفعلى للاستبعاد حسب الأحوال.

يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لأى من شركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتافق مع السياسات المحاسبية بواسطة عن طريق الشركات الأخرى للمجموعة.

يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتباينة بين شركات المجموعة.

تظهر حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة (باستثناء الشهرة) بصورة مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم، وتكون حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة من قيمة تلك الحقوق في تاريخ التجميع الأصلي بالإضافة إلى نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع، وتقوم الشركة بتسيير الأرباح أو الخسائر وكل من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة وال Hutchinson غير المسيطرة، وتتسبّب بذلك إجمالي الدخل الشامل إلى مالكي الشركة وال Hutchinson غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى حصول رصيد عجز فيها.

بـ. تجميع الأعمال

تمت المحاسبة عن عمليات اقتناص الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تنشأ اقتناص من حيث الشكل أو المضمون. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.

- وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.

- وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المفتلة والالتزامات المتکبدة وكذا الالتزامات العرضية المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في تاريخ اقتناص المنشأة المقتنية.

يتم قياس تكلفة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للمقابل الذي تقوم بسداده المنشأة المقتنية ويتمثل في أصول قامت بتسليمها والالتزامات تكبّتها وأدوات حقوق ملكية أصدرتها تلك المنشأة في سبيل السيطرة على المنشأة المقتنية بالإضافة إلى آية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتنية وكذلك التزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناص فيما عدا الأصول غير المتناولة (أو المجموعات الجاري التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٣٢) الأصول غير المتناولة المحافظ عليها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الاقتناص كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن حصة المنشأة المقتنية في القيمة المنشآة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها للمنشأة المقتنية تزيد عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بذلك الزيادة مباشرة بالأرباح أو الخسائر.

في تجميع المنشآت وأنشطة الأعمال التي تخضع للسيطرة المشتركة للمجموعة (Entities under common control) تقوم المجموعة بمعالجة الفروق بين تكلفة تجميع الأعمال والقيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المنشأة - والناتجة عن عمليات الاقتناص التي تم على مراحل - كاحتياطي سيطرة مشتركة ضمن حقوق المساهمين إذا لم تسر عمليات الاقتناص المرحلية عن تغيير في مبدأ السيطرة المطلقة للمجموعة على المنشآت أو الشركات التي يتم تجميعها قبل وبعد عمليات الاقتناص. ويتم تطبيق ذات السياسة أيضاً في حالة استحواذ المجموعة على نسبة من حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة على الشركات التابعة.

وفي مثل الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة يتم تحديد القيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المنشأة على أساس القيمة العادلة في تاريخ تحقق السيطرة الأولى للمجموعة على المنشأة المقتنية مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في بنود حقوق ملكية تلك المنشأة والتي طرأت خلال الفترة من تاريخ تتحقق السيطرة الأولى حتى تاريخ زيادة نسبة السيطرة.

يتم القياس الأولى لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتنية على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والالتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية تقوم الشركة باعتبارها المنشأة المقتنية بدرج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاقتناص إذا كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة آية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكيد. على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عند ذلك تتم تسوية تكلفة الاقتناص تبعياً.

إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدارجها ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية. وعندما تصبح هذه التسوية فيما بعد مؤكدة ويمكن قياسها بطريقة موضوعية عند ذلك يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

جـ- استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالقيمة العادلة مضافة إليها تكلفة المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل الملكية.

ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعرف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

هذا وتستخدم طريقة التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الاستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعرف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

ـ ١- استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تمتلك المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتسييرية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة بالقواعد المالية للشركة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا الاستثمارات في شركات شقيقة التي لا تزال قيد التأسيس في تاريخ القوائم المالية حيث يتم قياسها بالتكلفة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة عنها طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحظوظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل.

وطبقاً لطريقة حقوق الملكية تظهر الاستثمارات في الشركات الشقيقة بالمركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الاقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة وذلك بعد خصم أي اضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار. ويتم معالجة حصة الملكية الشركات الشقيقة اللاحقة لاقتناء والملاحة على حقوق ملكية تلك الشركات مباشرة ضمن حقوق الملكية المجموعة.

إذا تجاوز نصيب المنشأة في خسائر شركة شقيقة حصته في تلك الشركة أو تساوى معها، توقف المنشأة عن الاعتراف بنصيبها في الخسائر الإضافية. هذا ولا يتم الاعتراف بالخسائر التي تتجاوز القيمة الدفترية لنصيب المجموعة في أي شركة شقيقة إلا في حدود الالتزام القانوني أو الحكmi على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة.

وفي تاريخ الاقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الاقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الشقيقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٩ والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك:

١- يتم الاعتراف بأى زيادة في تكلفة الاقتناء عن نصيب المجموعة في القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة في تاريخ الاقتناء كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقيير الأضمحلال لتلك الشهرة كجزء من قيمة الاستثمار ككل.

ـ ٢- تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار أي زيادة في نصيب المجموعة في تكلفة الاقتناء في صافي الأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة عن تكلفة الاقتناء في تاريخ الاقتناء على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة عن الفترة التي تم خلالها اقتناه الاستثمار.

في حالة تعامل المجموعة مع أحدى الشركات الشقيقة يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن تلك المعاملات وذلك في حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المحوّل وفي هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الأضمحلال.

ـ ٣- الأضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للأضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بحسب حدث أو أكثر نشا في تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالي.

يتم تقيير خسارة الأضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصوصة بمعدل الفائدة الفعلية لهذا الأصل المالي.

ويتم تفريح القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الأضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إدامتها خصما على حساب الأضمحلال والذي يضاف إليه أي متحصلات لاحقة من ديون سبق إدامتها. هذا وتشتت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية لذلك الحساب بقائمة الارباح أو الخسائر.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر اضمحلال بقائمة الارباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة الفائدة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكاليف المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكون خسائر اضمحلال قد سبق الاعتراف بها

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قيمتها بقائمة الارباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في قيمتها الارباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

- الإض محلل في قيمة الأصول غير المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث أضياع في قيمتها فإذا ما تأكّلت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الأضياع، فإذا ما تقدّر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم إدارة المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للحدة المطلقة. ينبعوا الأصل.

وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو توفر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي يمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة والملموسة "المقتنيات الفنية" والتي ليس لها عمر افتراضي محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوي للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أي مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال.

هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع أو القيمة الإستدامة أيهما أكتر.

ويتم احتساب القيمة الإستهداية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قلل حساب الضريرية للوصول إلى القيمة الحالية لذلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتمأخذها في الاعتبار عند تقيير التدفقات النقدية المستقبلية المولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو لوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في ابتداء الإنتاج أو الخسارة

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أُعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (الوحدة المولدة للنقد) بما يتناسب مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط أن لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن أن يصل الأصل (الوحدة المولدة للنقد) إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الأضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الأصل فيما يلي:

زـ الأصول الثابتة وأهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعه بتكليفتها التاريخية والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء مخصوصاً منها مجموع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الأض محلال في قيمتها فيما عدا الأراضي والمقننات الفنية والتي تظهر بالتكلفة مخصوصاً منها الأض محلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرةً باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يتحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكاليف الاقتاء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم تحصيل مصر وفات الإصلاح و الصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة الممولة التي تتحمل تلك المصروفات فلات غالباً

تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد وصافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) تمييداً لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها، وتتضمن تلك التكاليف ألعاب الاستشاريين

ويبدأ إلهاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إلهاك الأصول الثابتة الأخرى.

وتشير الأصول الأخرى ضمن بلد الأصول الثابتة نظراً لارتباطها بذلك الأصول. ويتم الاعتراف بالأصول الأخرى بالتكلفة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضي والمقتنيات الفنية بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلى:

بيان الأصل	ال عمر الإنتاجي المقرر (بالسنة)	نسبة الأهلak
مبانى وإنشاءات	٣٣,٣ - ٥٠	%٢ - %٣
آلات ومعدات	١٠ - ١٥,٣٨	%١٠ - %٦,٥
وسائل نقل وانتقال	٤ - ٥	%٢٥ - %٢٠
عدد أدوات وأثاث وأجهزة	٣ - ٥٠	%٣٣ - %٦
أصول أخرى	٥	%٢٠

المعالجة المحاسبية لفرض هيرميس: حيث ان الشركة دخلت فى عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لها وجاهزة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة استئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشترى منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول فى انشطتها المعادلة دون انقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقيات البيع وإعادة استئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضها بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة استئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه "ترتيباً تموانياً بضمان الأصول المباعة" وليس بيعاً فعلياً لذا يتبع على الشركة المستأجرة إلا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعد استئجارها في قوانحها المالية دون أي تغير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإقراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الأعمار الإقراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البانعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

القيمة العادلة:

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ووفقاً للمعيار المعدل رقم (١٠) للأصول الثابتة، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وذلك باثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولى بضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. وعند تقييم بند الأصول الثابتة فيتم إعادة تقييم كامل فئة الأصول الثابتة التي ينتمى إليها ذلك الأصل.

وفقاً لقرار مجلس إدارة شركة الشروق الحديثة للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قام إدارة الشركة بإستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركة.

ج- الاعتراف وقياس الإيراد

الإيرادات الناتجة عن بيع سلع

يت الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في المعيار المحاسبي المصري (٤٨) والإيراد من العقد مع العملاء

الخطوة (١) - تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تعدد بين طرفين أو أكثر توّس حقوقاً وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة (٢) - تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل.

الخطوة (٣) - تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (٤) - تخصيص سعر المعاملة للتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوى على أكثر من التزام أداء ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة (٥) - إثبات الإيراد متى (أو عندما) تفى الشركة بالتزام أداء.

إذا كان المزمع دفعه في العقد يتضمن مبلغاً متغيراً تقوم الشركة بتقدير المبلغ الذي تستحقه الشركة مقابل نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل.

قد يختلف مبلغ المقابل بسبب الخصومات أو المبالغ المسترددة أو الائتمانات أو الامتيازات السعرية أو الحوافز أو مكافآت الأداء أو العقوبات أو غيرها من البنود المماثلة. كما يمكن أن يختلف مبلغ قيمة المقابل المتعهد به إذا كان استحقاق الشركة للمقابل مشروطاً بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي.

تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١. حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء المجموعة واستهلاك تلك المنافع.

٢. أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.

٣. أداء الشركة للالتزام لا يُكون موجودات ذات استخدامات بديلة للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة للالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أي قوانين تطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق

وواجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يتشرط أن يكون الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب أن يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق في مبلغ يعرضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف آخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء المنشأة وفقاً لتعهداتها.

تقدير وجود وجوب تنفيذ حق التحصيل وما إذا كان حق المنشأة في التحصيل سيخلوها الحق في أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

الالتزامات الأداء التي يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالالتزامات الأداء يتم على مدار زمني فإن المنشأة تفويضها على التزام الأداء عند نقطة من الزمن. وتحديد تلك النقطة من

الזמן التي يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعدد به وتفويض المنشأة عندها بالالتزامات الأداء فإنه يجب على المنشأة أن

تأخذ في الاعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التي تشمل الآتي ولكن لا تقتصر عليه:

ـ إذا كان للمنشأة حق حالي في تحصيل مقابل الأصل.

ـ إذا كان للعميل حق الملكية القانوني في الأصل.

ـ إذا قامت المنشأة بتحويل الحياة المادية للأصل.

ـ إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.

ـ قبول العميل للأصل.

ط منح حكومية

تحتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها المجموعة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمثابة دعم مالي لا تقابلها أية نفقات في المستقبل وثبت ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة المالية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناءً على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

ـ الفوائد الدائنة

تشتت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

ـ الإيرادات الأخرى

تشتت إيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

ـ ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد وعملة العرض باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للشركة الأم وشركاتها التابعة (المجموعة). وثبتت المعاملات التي تتم بعمليات بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعمليات الأخرى للجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي نشأت فيها.

أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعمليات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

ـ الضرائب

ـ ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً للقانون المصري الخاص بالضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولاته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتنتمي قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن العام والضرائب الموزجة.

يتم تحديد الربح الضريبي للسنة المالية على أساس ربح الفترة. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن السنة المالية باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ اعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحويل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة في تاريخ القوائم المالية يبعء الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويصفه عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافق احتمال قوى بأمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة المركز العالمي لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتدالة.

ن- المخزون

يتم تقدير المخزون في نهاية العام بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وفيما يلى الأسس التي أتبعت في تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)

بالتكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح في تسجيل المنصرف من المخازن.

الإنتاج تحت التشغيل

يتم احتساب التكالفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة حتى نهاية المرحلة التي وصل إليها الإنتاج.

الإنتاج الثانى

يتم احتساب التكالفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

س- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على المجموعة إلتزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى في تاريخ إعداد القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحينة بذلك الالتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزيد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضي الفترة. وفي هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ع- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والأجزاء المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق في الفترة المالية التي أدت خلالها تلك الخدمات للمجموعة.

ـ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين ونصيب مجلس الإدارة والعاملين في تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

ـ حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة الأم وشركتها التابعة وأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحة التنفيذية تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعاملين في الأرباح الموزعة بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين لكل شركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين هو حق أصيل للجمعيّة العامة للمساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

صـ- الاقراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بتكلفة المستهلك على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتصحّلات النقدية من القروض (مخصوصاً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائد الفعل.

قـ- حق الإنقاض الناتجة عن الأصول المستأجرة

يتم الاعتراف بأصل "حق الإنقاض" وبالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير ويجب على المستأجر قياس أصل "حق الإنقاض" بالتكلفة والمتمثل في القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ . تم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير على أن يتم القياس اللاحق لعقد التأجير للمتعلق بالأصل المؤجر "بتطبيق نموذج التكلفة مطروحاً منها أي مجموع استهلاك وأي مجموع خسائر اضمحلال في القيمة. على أن يتم تطبيق متطلبات الاحلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" في استهلاك أصل "حق الإنقاض". إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الإنقاض" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنقاض" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد . وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنقاض" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الإنقاض" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

ويتم إهلاك حقوق الإنقاض الناتجة عن إستئجار الأصول بخلاف الأصول تحت الإنشاء والأراضي بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلى:

<u>العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)</u>	<u>بيان الأصل</u>
٤٠ - ٥٠	مباني وإنشاءات
٣ - ٢٠	آلات ومعدات
٤ - ٥	وسائل نقل وانتقال

رـ- تكلفة الاقراض

يتم رسملة تكلفة الاقراض مباشرةً بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل . ويتم رسملة تكلفة الاقراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تتسبّب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه . وتعتبر تكاليف الاقراض الأخرى مصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة .

عندما يتم الاقراض بصفة عامة وستستخدم الأموال المقترضة في إقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقراض التي يمكن رسمتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل . ويعحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقراض المنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد إستبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل ذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقراض . ويجب لا تزيد قيمة تكلفة الاقراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقراض التي تكبدتها خلال تلك الفترة .

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التي يمكن استردادها منه أو عن صافي قيمته ال碧عية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليتها مرة أخرى على القيمة الدفترية للأصل طبقاً لذاك المعايير الأخرى .

شـ- الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدئي

يتم الاعتراف مبدئياً بالعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه . يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأصول والاقرارات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدلة . يتم مبدئياً قياس الأصل المالي (ما لم يكن علماً ومديوناً وأرصدة مدينة أخرى لا تستطوي على عنصر تمويلي هام) أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرةً للاستحواذ عليه أو إصداره وذلك للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . يتم مبدئياً قياس الأرصدة المدينة التي لا تستطوي على عنصر تمويلي هام بسعر المعاملة .

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بتكلفة المستهلك أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – استثمارات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – استثمارات الأسهم أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية عقب الاعتراف بها مبدئياً ما لم تقم الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف كافة الأصول المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال .

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تضمينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

يتم استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تضمينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال تتحقق أهدافه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- أن ينشأ عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق. عند الاعتراف المبدئي بأحد استثمارات الأسهم غير المحافظ بها للمتاجرة، قد تقرر الشركة بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة. فيما يتعلق بكافة الأصول المالية غير المصنفة على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو موضح أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن ذلك كافة الأصول المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر الشركة بشكل الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبى الذي قد ينشأ فيما لو تم تضمينه غير ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطار الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقييم المعلومات إلى الإدارية. تتضمن المعلومات التي تمأخذها بالاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وكيفية تفعيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة ترتكز على تحقيق إيرادات من الفائدة المتคาด عليها، مع الاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، وتوافق مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقارير لإدارة الشركة بشأنها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحافظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان يتم احتساب التعويض على أساس القيمة العادلة للأصول المدار أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تعاقب وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإيقاف الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وتستمر الشركة بالاعتراف بها.

إن الأصول المالية المحافظ بها للمتاجرة أو التي تم إدارتها ويتم تقييم أدانها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المالي للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتکاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تأخذ الشركة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي ينطوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية في حال عدم استمراره هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة الأمور التالية:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد يترتب عنها تغيير سعر الفائدة التعاقدية، بما في ذلك شروط السعر المتغير؛
- شروط الدفع المسبق ومدة فترة التمويل؛ و

الشروط التي تحول دون مطابقة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع). تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المحددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشتمل على تعويض إضافي معقول لإنها العقد بشكل مبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي يتم الاستحوذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنها المبكر) يتم التعامل معه على أنه متواافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك إيرادات الفائدة وتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بإيرادات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

استثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة فيربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف ، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلىربح أو الخسارة.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل فيربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستئجار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبداً إلىربح أو الخسارة.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان مصنف على أنه محظوظ به للمتاجرة، أو كان يمثل أداة مشتقة، أو كان مصنف على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي.

الالتزامات المالية

يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك مصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

إيقاف الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق التعاقدية بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم الشركة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تبرم الشركة معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول معترف بها ضمن بيان المركز المالي، ولكنها تحتفظ بكافة أو معظم مخاطر وامتيازات ملكية الأصول المحولة. في مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالالتزام المالي عندما تم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إغاؤها أو انتهاؤها. تقوم الشركة أيضاً بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والثمن المدفوع (بما في ذلك أية أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات متحملة) ضمن الأرباح أو الخسائر.

المقاصة

تم مقاصاة الأصول المالية والالتزامات المالية، ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الشركة حق واجب النفاذ بمقدار المبلغ ويكون لديها رغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ، أو تحصيل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

انخفاض قيمة الأصول

الأصول المالية غير المشفقة

الآدوات المالية وأصول العقود

تعترف الشركة بخصصات خسائر الائتمان المتوقعة من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.
- أصول العقود.

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العماء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات خسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة:

- سندات الدين التي تتخطى على مخاطر الائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و

(مثل مخاطر التغير الذي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر العماء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ الشركة بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهد زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والتوعوية بناءً على الخبرة السابقة لادارة الشركة والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متغير السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي العماء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الشركة دون لجوء الشركة لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أو
- أن يكون الأصل المالي مستحقاً من فترة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التغير المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التغير المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر).

تنتمي الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها). يتم تخفيض خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلية للأصل المالي.

الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل المالي أنه ‘‘تعرض لانخفاض ائتماني’’ عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- أزمة مالية حادة للمدين؛
- إخلال بالعقد مثل التغير في السداد؛
- إعادة جدولة قرض أو مبلغ من الشركة بناء على شروط ما كانت الشركة لتقبلها في ظروف أخرى؛ أو
- أن يكون من المحتمل تعرض الدين للإفلاس أو إعادة جدولة مالية أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم استقطاع مخصصات خسائر الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. فيما يتعلق بسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحويل مخصص الخسائر على الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. تتوقع الشركة عدم استرداد جزء كبير من المبالغ المشطوبة. إلا أن الأصول المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لأنشطة تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية للأصولها غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر تعرضها لانخفاض فيقيمة. في حال وجود ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد لغرض اختيار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معاً في أصغر مجموعة أصول تتبع تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر لها وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلية للأصول أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في قيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أو لا تخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيمة الدفترية للأصول الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك، في حال لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

طريقة الفاندة الفعالة

إن طريقة الفاندة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكالفة المستهلكة لأداء الدين ولتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفاندة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم وال نقاط المفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفاندة الفعال وتكليف المعاملة وآية علوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداء الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً - بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولى به. يُعترف في الأرباح أو الخسائر بالأيراد من أدوات الدين التي تفاصس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفاندة الفعالة، ويعرض إيراد الفوائد هذا ضمن بند "إيرادات التمويل".

ت. العملاء وأوراق القبض

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة الأضمحلال المكون لمواجهة انخفاض قيمة ارصدة العملاء ويتم تكريم مخصص اضمحلال لمواجهة الانخفاض في قيمة ارصدة العملاء عندما تتوافق أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل المخصص الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

ثـ. النقديّة وما في حكمها

تشمل النقديّة وما في حكمها النقديّة بالخزينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لا تتجاوز ثلاثة أشهر وقابلة للتحويل إلى قيم نقديّة محددة.

خـ. الموردون

الموردون لا تحمل بأى فاندة وتنشىء بالقيمة الاسمية.

ذـ. الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح السنوي لتكوين الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٪ من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي يتغير العودة إلى الاقتطاع ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة فيما يكون في صالح الشركة. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. ولأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم إدراج الاحتياطيات المكونة بالشركات التابعة بعد تاريخ الاقتناء ضمن الأرباح المحتجزة للمجموعة بدلاً من إظهارها كبند مستقل بحقوق الملكية. ومن ثم فإن الاحتياطي القانوني الذي يظهر بالقوائم المالية المجمعة يتعلق بالشركة الأم فقط.

ضـ. قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولا غرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتكون بند النقديّة وما في حكمها من نقديّة بالخزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك لأجل لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ظـ. نصيب السهم في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح، يتم حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح.

غـ. مصادر استبطاط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٥) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

الـ الاستثمارات العقارية

يتم الاعتراف الاولى للاستثمارات العقارية وفقاً لتكلفة الشراء وأى نفقات مباشرة متعلقة بها .
و يتم اثبات الاستثمارات العقارية في الفترة اللاحقة وفقاً لنموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة وفقاً لتعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٦ مارس ٢٠٢٣.

و بعد الاعتراف الاولى على المنشأة التي تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس جميع استثمارتها العقارية بالقيمة العادلة .
وقد قامت الشركة بإختيار نموذج القيمة العادلة في التقييم اللاحق للإستثمارات العقارية، وفقاً لقرار مجلس الادارة لشركة البار للعبوات المنعقد في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣.

و في حالة زيادة الأصل الدفتري لاستثمار عقاري نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة، فيجب اثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل ويتم تجميدها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان "فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة" و مع ذلك بحسب اثبات الزيادة ضمن الربح او الخسارة بالقدر الذي يعكس به انخفاضاً في تقييم نفس الاستثمار و السابق اثباته ضمن الربح او الخسارة و يعالج هذا الفائض بنفس الأسلوب الوارد في نموذج إعادة التقييم ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة و اهلاكتها".

و في حالة انخفاض المبلغ الدفتري لاستثمار نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة فيجب اثبات الانخفاض ضمن الربح او الخسارة و مع ذلك يجب اثبات الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود اي رصيد دائن في فائض التقييم المتعلق بذلك الاستثمار و يقلص الانخفاض المتثبت ضمن الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة.

وفي حالة إضمحلال القيمة السوقية لهذه الإستثمارات العقارية عن صافي قيمتها الدفترية يتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال و يحمل على قائمة الدخل الشامل، وتظهر الإستثمارات العقارية بالمركز المالي بعد خصم مجموع خسائر الإضمحلال إن وجد.

بابـ عقود الإيجار

١- تعريف الإيجار

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان الترتيب يمثل أو يتضمن إيجار وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٤٩) يعتبر الترتيب كإيجار أو يتضمن إيجار إذا كان الترتيب يعطي حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل مادي .
عند بدء أو إعادة تقييم ترتيب يتضمن مكونات إيجارية تقوم الشركة بتوزيع المقابل في العقد على كل مكون إيجاري أو غير إيجاري على أساس السعر المستقل النسبي لكل مكون.

٢- كمستأجر

تم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوّعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقراض للشركة كما في تاريخ عقد الإيجار . و يتم قياس حق استخدام الأصل باستخدام مبلغ يساوى التزام الإيجار معدل بمبالغ مدفوعة مقدماً أو الإيجارات مستحقة . ولقد قامت الشركة بتطبيق هذه الطريقة على كل عقد الإيجار .
قامت الشركة باستخدام الأداء المسموح في عدم الاعتراف بحق استخدام اصول والتزامات الإيجارات للايجارات التي تكون مدتها أقل من ١٢ شهر وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة . تقوم الشركة بالاعتراف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصرفوف .
يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عند حدوث تغيير في مدفوّعات الإيجار المستقبلية .

٣- عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار باثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار ،

القياس الأولى لأصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولى للالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولى لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية . و يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة .
وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقراض الإضافي للمستأجر .

(ب) أي دفعات عقد الإيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حواجز إيجار مستلمة ،

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متکبدة بواسطة المستأجر ،

(د) تقدير للتکاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التکاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون . و يتکبد المستأجر التزامات لتأکلیف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة .

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط فى القيمة ،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار .

القياس الأولى للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الإقراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلى:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار.

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإستئجار في قائمة المركز المالى بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى. تتضمن عقود الإستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والانهاء - المجموعة كمستأجر

تحدد الشركة مدة سريان عقد الإيجار على أنها غير قابلة للإلغاء في أي فترات مغطاة بخيار تمديد عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولة ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مغطاة بخيار انهاء عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولة ممارسة هذا الخيار. لدى الشركة العديد من عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التمديد والانهاء. تقرر الشركة من خلال تقييمها لعقد الإيجار فيما إذا كان من المعقولة ممارسة خيار تجديد أو انهاء عقد الإيجار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المتنى المؤجر وأعادت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلى:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات الازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨). الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الإستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المملوكة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقية عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

(أ) يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.

(ب) ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

(ج) يجب على المنشأة قياس أي تعديل يتحمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلى:

(د) الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.

(هـ) الفرق بين القيمة الحالية لدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوف تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الإستمرار في الإعتراف بالأصل المحوّل، ويجب عليها الإعتراف بالالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧).

جـ- التعويض على أساس السهم

تقاس تكلفة المكافآت التي تسوى نقداً الممنوحة للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة لالتزام في تاريخ كل قائمة مركز مالي حتى يتم تسويتها، ويتم إثبات هذه التكلفة كمصاريف منافع موظفين في قائمة الدخل مع إثبات مطلوبات مقابلة لها في قائمة المركز المالي و يتم إثبات تكلفة كل من المكافآت التي تسوى بحقوق الملكية والتي تسوى نقداً خلال فترة الاستحقاق، وهي الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المطلوبة للحصول على المكافأة كما يجب استيفاء أي شرط من شروط الأداء غير السوقى المرتبطة بالمكافأة إضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمكافأة التي تسوى نقداً، فيتم أيضاً إثبات أي تغيرات في القيمة العادلة لالتزام بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسوية في قائمة الدخل ضمن مصاريف منافع الموظفين.

و عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة التي تسوى بحقوق الملكية أو التي تسوى نقداً، فيتم تطبيق طريقة تقييم مناسبة لا تؤخذ شروط الخدمة والأداء غير السوقى بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة، ولكن خلال فترة الاستحقاق فيتم احتمالية استيفاء الشروط كجزء من أفضل تقييم للشركة لعدد المكافآت المتوقع منها. بينما تؤخذ ظروف أداء السوق وشروط عدم الاستحقاق بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة.

ويعتبر مجلس إدارة مركز الشارق للعلوم والتكنولوجيا الذي يضم ١٨٥٥٠ طالبًا وطالبةً من مختلف الأقسام العلمية، حيث يدرسون في قسمين فرعيين: العلوم التطبيقية والعلوم الأساسية، وذلك ضمن المنهج الدراسي المعمول في الجامعات العالمية.

۱۰۷

المشرك ياستخدام
الات يقتله يكت

البعاد في
النعت والمعانٰ

*وقاتلار
** يمثل الملايين

الحالات التي تم تضليل الإلحاد داخل وخارج الأراضي.

الفقرة المسائية المتباعدة
القرآن والمالية المتباعدة
في ٣٠ يونيو ٢٠١٥
فر ٣٠ يونيو ٢٠١٤

100333333
09 11 1973
65

الطباطبائي

1471 1472 1473 1474

مصوریات

2

٧- مشاريعات تحت التنفيذ

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١٦٦٣٥٩٤٢٩	١٨٠٢٠٢٨٨٨
٣٥٩٤٦٦٠٧	٤٩٤٨٢٠١٨
٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
١٢٤٦٢١٧٩	٦٠٢٥٣٥٩٧
٢١٧١٦٨٢١٥	٢٩٢٣٣٨٥٠٣

بيان

دفعت مقدمه لشراء أصول ثابته (الات ومعدات - وسائل نقل)
مشروعات تحت التنفيذ - إنشاءات والات
قطعة أرض جسر السويس
آخرى

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٣٣٩١٦٥٤١	٢١٧١٦٨٢١٥
٢١٥٧٥١٨٩	١٩٦٠٤٨٣٩٠
(٣٢٤٩٨٥١٥)	(١٢٠٨٧٨١٠٢)
٢١٧١٦٨٢١٥	٢٩٢٣٣٨٥٠٣

بيان

رصيد أول الفترة / العام
إضافات خلال الفترة / العام
محول الى الأصول الثابته
رصيد آخر الفترة / العام

٨- استثمارات أخرى طويلة الأجل

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>	<u>القيمة الاسمية</u>	<u>عدد الأسهم</u>	<u>بيان</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>للسهم</u>	<u>المملوكة</u>	
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠ جنيه مصرى	٢٠٠٠	شركة دار مايو الوطنية للنشر
(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	--	يخصم : الانخفاض في قيمة الاستثمار
--	--	--	--	

٩- المخزون (بالصافي)

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>	<u>بيان</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠٠٠٥١٠٩٩٩	١٠٦٥٢٦٣١٦٣	خامات رئيسية
٦٤٣٥٣٤٥٣	٦٨٨٠٥٢٦٥	مواد مساعدة
٢٣٤٣٩١٧٨٢	٢٢٧٧٠٢١١٧	قطع غيار
١٩٠٥٨٦٠٦٥	٣٠٠٥٠٩٩٤٧	إنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام
١٠١٢٤٣٤٩	٩٦٣٧٠٦٠	مواد تعبئة وتغليف
٣٦٤٠٣٩٦	٢٩٠٩٤٠٦	بضائع بالطريق
١٥٠٣٦٠٧٠٤٤	١٦٧٤٨٢٦٩٥٨	
(١٠٤٩٦٧١١)	(١٠٤٩٦٧١١)	يخصم : الانخفاض في قيمة المخزون
١٤٩٣١١٠٣٢٣	١٦٦٤٣٣٠٢٤٧	

فيما يلى بيان بحركة الانخفاض في قيمة المخزون

<u>الرصيد في</u>	<u>رد الانخفاض</u>	<u>الانخفاض</u>	<u>الرصيد في</u>	<u>بيان</u>
<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>	<u>خلال الفترة</u>	<u>خلال الفترة</u>	<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠٤٩٦٧١١	--	--	١٠٤٩٦٧١١	الانخفاض في قيمة المخزون
١٠٤٩٦٧١١	--	--	١٠٤٩٦٧١١	الاجمالي

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

١٠ - عملاء وأوراق قبض (بالصافي)

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١ جنية مصرى</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠ جنية مصرى</u>	بيان
١١٩٦١٩٧٣٢٣	١٠٧٦٠٩١٣٢٥	عملاء محليين
٩٩٣٨٩٧٤٣	١٤٦١٦٦٩٦٩	عملاء محليين أطراف ذوى علاقة
٥٧٠٨١٧٦٤	٢٣٦١٦٦٦٠٣	عملاء خارجين
٢٦٤٨٨٤٣١٧	١٧٤٨٤٢٠٣٠	أوراق قبض
١٦١٧٥٥٣١٤٧	١٦٣٣٢٦٦٩٢٧	
(٥٧٤٢٢٣٣٧)	(٥٧١٣٢٠١٠)	
<u>١٥٣٠١٣٠٨١٠</u>	<u>١٥٧٦١٣٤٩١٧</u>	

يخصم: الخسائر الأنتمانية في قيمة العملاء وأوراق القبض

فيما يلى بيان بحركة الخسائر الأنتمانية خلال الفترة :

<u>الرصيد في ٢٠٢٥ يونيو ٣٠ جنية مصرى</u>	<u>ردم خلال الفترة جنية مصرى</u>	<u>الرصيد في ٢٠٢٤ ديسمبر ٣١ جنية مصرى</u>	بيان
٥٧١٣٢٠١٠	(٢٩٠٣٢٧)	٥٧٤٢٢٣٣٧	الخسائر الأنتمانية في قيمة العملاء وأوراق القبض
<u>٥٧١٣٢٠١٠</u>	<u>(٢٩٠٣٢٧)</u>	<u>٥٧٤٢٢٣٣٧</u>	الأجمالي

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١ جنية مصرى</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠ جنية مصرى</u>	بيان
٩١٩٢٥٠٨٣	١٠٧٣٧٧٧٥٠	دفعات مقدمة لموردين
٦٢٢٢٢٩١٦	٦٧٣٥٩٨٦٦	مصلحة الضرائب - خصم من المتبقي
٦٢٧٨٥٨٤٦	٣٢٠٨٢٦٩٧	مصلحة الضرائب - دفعات مقدمة تحت حساب ضرائب الدخل
١٠٠١١٠١٢٧	١٠٧٣٩٠٠٦	مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة
٢٢١٠٠٦٧٧	٢٤٤٧٨٧٩٢	تأمينات لدى الغير **
١١٤١٥٩٤١	١٤٣١٤٤٢٣	عهد وسلف للعاملين
٥٦٠٠٨٩٧١	٢٨٧٣٠٥٠٠	دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الأرباح *
١٦٣٢٣٧٠٢٢	١٩٠١٤١٢١٢	دعم الصادرات
١٢٥٧٥١٤٦	٢٩١٤٢٦٥٤	عهد مصلحة الجمارك
٩٤٨٥٦٤٠	٢٦٢٢٨٣٨٤	مصرفوفات مدفوعة مقدماً
٧٤٣٥٠٠	٧٩٩٨٥٠٠	خطاء خطابات ضمان
٣٢٢٣٨٠٦	٦٨٩٦٣٦	مدفوعات تحت حساب اعتمادات مستدبة
١٨٦١١٠٦٠	٣٠٣٠٨١٧٣	أرصدة مدينة أخرى
<u>٦٢٦١٣٧٢٢٥</u>	<u>٦٦٦٢٤٢٥٩٣</u>	
(٤٩٠٢٧٣)	(٤٦٩٥٦١٣)	
<u>٦٢١٢٣١٩٦٢</u>	<u>٦٦١٥٤٦٩٨٠</u>	

يخصم: الخسائر الأنتمانية في قيمة المدينون والأرصدة المدينة

* يمثل هذا الرصيد في دفعات مقدمة للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح والذى سوف يتم عرضه على الجمعية العامة للشركات التابعة ضمن مشروع التوزيع المقترن من مجلس الإدارة للإعتماد والموافقة عليه بواسطة المساهمين فى إجتماع الجمعية العامة.

** يتضمن رصيد تأمينات لدى الغير مبلغ ٦٥٥٨٥٤١ جنية مصرى مدفوع للهيئة المصرية العامة للبترول كتأمين لاستهلاك الغاز وفقاً لعقد توريد الغاز بين احدى شركات المجموعة وشركة غاز مصر وكذلك مبلغ ٥٠٠٢٧٤٠ جنية مصرى مدفوع لشركة البحيرة للكهرباء كتأمين لاستهلاك الكهرباء.

فيما يلى بيان بحركة الأضمحلال خلال الفترة:
بيان

<u>الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>ما تم رده خلال الفترة</u>	<u>ما تم تكوينه خلال الفترة</u>	<u>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>الخسائر الأنتمانية في قيمة الأرصدة المدينة الأخرى الإجمالي</u>
جنيه مصرى ٤٦٩٥٦١٣	(٢٠٩٦٦٠)	--	جنيه مصرى ٤٩٠٥٢٧٣	
<u>٤٦٩٥٦١٣</u>	<u>(٢٠٩٦٦٠)</u>	<u>--</u>	<u>٤٩٠٥٢٧٣</u>	

١٢- النقدية وما في حكمها (بالصافي)
بيان

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>	<u>نقدية بالخزينة حسابات جارية لدى البنوك شيكات تحت التحصيل</u>
جنيه مصرى ١١٨١٨٦٧٩	١٥٤٣٩١١٥	
٥٢٨٥٥٧٨٣٦	٥٣٢٤٧٣٦٧٠	
١١٧١٥٨٧٨	--	
<u>٥٥٢٩٩٢٣٩٣</u>	<u>٥٤٧٩١٢٧٨٥</u>	
(٢١٩٧٢١)	(٣٨٤٥١٠)	
<u>٥٥١٨٧٢٦٧٢</u>	<u>٥٤٧٥٢٨٢٧٥</u>	

يخصم الخسائر الأنتمانية في النقدية

<u>الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>رد خلال الفترة</u>	<u>ما تم تكوينه خلال الفترة</u>	<u>الرصيد في ٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>الخسائر الأنتمانية في قيمة أرصدة النقدية لدى البنك الإجمالي</u>
جنيه مصرى ٣٨٤٥١٠	--	جنيه مصرى ١٦٤٧٨٩	جنيه مصرى ٢١٩٧٢١	
<u>٣٨٤٥١٠</u>	<u>--</u>	<u>١٦٤٧٨٩</u>	<u>٢١٩٧٢١</u>	

١٣- المخصصات

<u>الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>انتفى الغرض منه خلال الفترة</u>	<u>المستخدم خلال الفترة</u>	<u>المكون خلال الفترة</u>	<u>الرصيد في ٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>مخصص مطالبات *</u>
جنيه مصرى ٩٠٨٥٢٨٠٢	جنيه مصرى (٦٩٠٨٥)	--	--	٦٧٤٦٦٠٣	٨٤١٧٥٢٨٤
<u>٩٠٨٥٢٨٠٢</u>	<u>(٦٩٠٨٥)</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>٦٧٤٦٦٠٣</u>	<u>٨٤١٧٥٢٨٤</u>

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التي يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى في تاريخ المركز المالى، هذا وتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

٤- التسهيلات الأنتمانية

<u>٢٠٢٤ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>	<u>بيان</u>
جنيه مصرى ١٧٧٠٣١٨٠	٥٣١٧٦١٠٩	البنك المصرى لأنتمية الصادرات
٥٠٧٩٤٦٦٧٩	٥١٠٤٤٨٨٦٧	بنك أبوظبى الإسلامي
٥٧٤٨٢٨٩٤٣	٦٢٢٣٢٣٠١٦	بنك بيت التمويل الكويتى (البنك الاهلى المتحد سابقاً)
٣١٣٥٣٠٠١	٩٩٢٢٩٩٨٠	بنك أي بي سي (بلوم سابقاً)
١٣١٧٠٦٥٩٧	٢٠٧٧٩١٨٨٠	البنك الاهلى المصرى
٤٠٨٩	٦٩٩٧٥٨٢٧	البنك العربى الأفريقي
٤٢٤٧٧٨١٧	٩٤٥٢٥٥٩٤	البنك العربى
٣٩٥١٨٧٨٣٦	٤٢١٩٤٢٤٤٨	بنك قطر الوطنى الاهلى
٨٨٢٠٧١٥٣	٣٦٠٢٥٢٩٦	بنك أبوظبى التجارى
٦٣٢٩١٤١٨	٩٩٩٥٢٥٨٨	بنك كريدى اجريكول
٢٦١٨٣٢٩٤٤	٢٠٦٦٧٧٠٩٠	بنك مصر
١٢١٥٠٨٦٦٧	٧٠١٤٣٤٣٩	بنك الامارات دبي
--	٩٧٧٧٠٤٦٣٢	HSBC
--	١٨٩٢١٧٣٠	بنك اسكندرية
<u>٢٢٣٦٠٤٨٣٢٤</u>	<u>٢٦٠٨٨٣٨٢٩٦</u>	

٥- أولاً-شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

٤-١ تسهيل البنك المصري لتنمية الصادرات

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض مع البنك المصري لتنمية الصادرات ش.م.م حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٦ مليون جنيه مصرى (ستة و تسعون مليون جنيه مصرى) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم و مدة العقد تبدأ من ٢٣/٧/٢٠٢٤ و تنتهي في ٣١/٧/٢٠٢٥. الغرض من هذا التسهيل هو فتح اعتمادات مستندية محلية وأو خارجية، تمويل النشاط التجارى، تمويل عقود و/أو أوامر توريد، إصدار خطابات ضمان، تمويل نشاط التصدير على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بالخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٢ تسهيل البنك العربي

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض المبرم مع البنك العربي حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. الغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل و إعادة تمويل اعتمادات مستندية و استيراد الماكينات و قطع الغيار و تمويل خطابات الضمان و تمويل مصروفات التشغيل.

٤-٣ تسهيل بنك قطر الوطني الأهلي

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك قطر الوطني الأهلي بتاريخ ٣٠٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصرى (مائة وخمسون مليون جنيه مصرى) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. بغرض تمويل مرتبات، و أجور، و جمارك، تمويل شراء مواد خام من خلال إعادة تمويل ١٠٠٪ من الاعتمادات المستندية و مستندات التحصيل والتحويلات الخارجية المتعلقة بالاستيراد، بالإضافة إلى الجمارك و ١٠٠٪ من المشتريات المحلية و تمويل الجزء غير المنطوى نقداً من قيمة الاعتمادات. مدة هذا التسهيل تبدأ من ٣٠٢٠٢٤ و تنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ ويتجدد تلقائياً وفقاً لما يراه البنك

٤-٤ تسهيل بنك أبوظبي الإسلامي

طبقاً لعقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبى الإسلامى" بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصرى (مائة وعشرون مليون جنيه مصرى) مقابل الفائدة المحددة بالعقد. وقعت الشركة على اتفاق تعديل لعقد المضاربة بتاريخ ٢٠٢٣ ديسمبر لتعديل عقد المضاربة ليصبح ٣٠٠ مليون (ثلاثمائة مليون جنيه مصرى لا غير). بغرض تمويل الوعاء الخاص بنشاط المضارب والذي يشمل تمويل اعتمادات مستندية بغرض استيراد مواد خام و/أو قطع غيار لمدة عام من تاريخ توقيع العقد تمدد تلقائياً لمدة / مدد أخرى مماثلة ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في عدم التجديد.

٤-٥ تسهيل البنك أي بي سي (بلوم سابقاً)

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك ABC (بلوم سابقاً) حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) و/أو ما يعادله بالعملات الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بالعقد. تبدأ مدة الاعتماد في ٢ سبتمبر ٢٠٢٤ و تنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، الغرض من هذا التسهيل هو تمويل النشاط الجارى للشركة

٤-٦ تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٨٠ مليون جنيه مصرى ولمدة عام واحد على أن تنتهي في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ الغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل للشركة و تمويل رأس المال العامل و استيراد خامات و مستلزمات الانتاج والإلتزامات التي تنشأ عن حد الاعتمادات، يتجدد بمموافقة البنك ويشروطه وذلك في حالة انتهاء مدةه مالم يخطر البنك الشركة بغير ذلك.

٤-٧ تسهيل بنك كريدي أجريكول

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك كريدي أجريكول (مصر) المؤرخ في ١٠/٤/٢٠٢٣ حصلت شركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٣ مليون جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض إعادة تمويل اعتمادات مستندية بدون ضمان عيني. مدة العقد غير محددة ولكن جدير بالذكر ان يحق للبنك تجديد هذا التسهيل تلقائياً لأي مدة او مدد أخرى يراها ما لم يبد البنك رغبته في عدم التجديد.

٤-١ تسهيل البنك الأهلي المتح

طبقاً لعقد تجديد التسهيلات الائتمانية المبرم مع البنك الأهلي المتح (مصر) تم التعديل ليصبح بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصرى (مائتان وخمسون مليون جنيه مصرى) مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل نشاط الشركة.

٤-١١ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك مصر ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصرى مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض تمويل إستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازم للنشاط وإعادة تمويل الاعتمادات المستندية و/أو المستندات برسم التحصيل المقتوحة على قوة الحد الأول. يحق للبنك أن يجدد التمويل متعدد الأغراض موضوع هذا العقد أو يمد استحقاقه لأي مدة يرغبها بإرادته المنفردة دون الحاجة إلى إذن أو موافقة الطرف الثاني.

ثانيا- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

٤-٢-١ تسهيل البنك العربي الأفريقي الدولى

وفقاً لملحق عقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "البنك العربي الأفريقي الدولى" المؤرخ فى مارس ٢٠٢٤ تم زيادة حد التسهيل الائتمانى ليصبح ٢٥٠ مليون جنيه مصرى والغرض من هذه التسهيلات تمويل رأس المال العامل.

٤-٢-١١ تسهيل بنك أبو ظبى الإسلامي

وفقاً لملاحق عقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبى الإسلامي" المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ تم زيادة حد التسهيل الائتمانى ليصبح بجمالي ٢٧٠ مليون جنيه مصرى والغرض من هذه التسهيلات تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط الشركة ، على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملاحق عقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبى الإسلامي" المؤرخ فى ٢٨ مايو ٢٠٢٥ تم تخفيض حد التسهيل الائتمانى ليصبح بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصرى والغرض من هذه التسهيلات تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط الشركة ، على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٢-١٢ تسهيل البنك بيت التمويل الكويتي (البنك الأهلي المتح سابقاً)

أبرمت الشركة اتفاقية إطارية لمرابحة سلع دولية (تورق) مع بنك بيت التمويل الكويتي بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصرى بغرض تمويل نشاط الشركة التجاري وكذا إعادة تمويل العمليات الإستيرادية مقابل الفائدة المحددة بالعقد على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك

٤-٢-١٣ تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "البنك الأهلي المصري" المؤرخ فى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى فى نطاق البرنامج المقدم من بنك الاستثمار الأوروبي مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً إلى الحد الاول ١٦٠ مليون جنيه مصرى لتمويل جانب من الاستثمار العامل وفتح اعتمادات مستندية والحد الثاني ٤٠ مليون جنيه مصرى لتمويل راس المال العامل على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٢-١٤ تسهيل بنك قطر الوطنى الاهلى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك قطر الوطنى الاهلى" حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى مقابل الفائدة المحددة بالعقد مقسماً إلى الحد الاول ١٢٠ مليون جنيه مصرى بحيث يبدا في ٥ سبتمبر ٢٠٢٣ وينتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ . و الحد الثاني بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصرى بحيث يبدا في ١٣ مارس ٢٠٢٤ وينتهي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ بغرض تمويل رأس المال العامل على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٢-١٥ تسهيل بنك ابو ظبى التجارى

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك ابوظبى التجارى" المؤرخ فى ٣ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتمانى بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصرى مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل جزء من احتياجات إستيراد المواد الخام وقطع الغيار .

٤-٢-١ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك مصر" حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٤٠٠ مليون مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض إعادة تمويل الاعتمادات المستندية أو مستندات التحصيل . على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملحق عقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك مصر" تم تخفيض حد التسهيل الائتماني ليصبح بمبلغ ٣٠٠ مليون جنية مصري والغرض من هذه التسهيلات إعادة تمويل الاعتمادات المستندية أو مستندات التحصيل وإعاده تمويل العمليات الاستيرادية او الشراء المباشر من السوق المحلي ، على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٢-٢ تسهيل بنك الامارات دبي الوطني

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك الامارات دبي" المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنية مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض التمويل الجزئي لمتطلبات الاستيراد من المواد الأولية وقطع الغيار وكذلك تمويل المواد الخام والضرائب والرسوم الجمركية وخدمات الإفراج الجمركي والتأمينات الاجتماعية والمرتبات ومدفوعات المرافق. على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٢-٣ تسهيل بنك اتش اس بي سي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك اتش اس بي سي" المؤرخ في ١٧ إبريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٣٠٠ مليون جنية مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل الرسوم الجمركية والخدمات والضرائب .

٤-٢-٤ ثالثاً شركة البدار للعبوات (شركة تابعة)

٤-٣-١ تسهيل بنك قطر الوطني

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك قطر الوطني" المؤرخ في ٤ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٥ مليون جنية مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً إلى عقد بمبلغ ٨٠ مليون جنية مصري والعقد الثاني بمبلغ ١٥ مليون جنية مصري على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملحق العقد المبرم في مع "بنك قطر الوطني" المؤرخ في ١٤ إبريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٥ مليون جنية مصري بغرض تمويل سداد الضرائب مقابل الفائدة المحددة بالعقد على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٣-٢ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك ابوظبي الإسلامي" المؤرخ في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنية مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بشاطئ المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملحق العقد المبرم مع "بنك ابوظبي الإسلامي" المؤرخ في ٢٨ مايو ٢٠٢٥ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بشاطئ المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٤-٣-٣ تسهيل بنك إسكندرية

وفقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك إسكندرية" المؤرخ في ٢٧ إبريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٥٠ مليون جنية مصري بغرض تمويل استيراد المواد الخام وقطع الغيار وفتح اعتمادات مستندية محلية /أو خارجية وتمويل عقود و/أو أوامر توريد.

٤-٤-١ رابعاً شركة ويندسور (شركة تابعة)

٤-٤-٢ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "بنك ابوظبي الإسلامي" المؤرخ في ١٣ مارس ٢٠٢٢ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠ مليون جنية مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بشاطئ المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مدة العقد تبدأ من تاريخ التوقيع وتنتهي في ٣١ يناير ٢٠٢٣ وتمتد تلقائياً لمدة /لمدد أخرى ما لم يقم أحد الطرفين بإبداء رغبته كتابة في عدم تمديد المضاربة.

١٥- القروض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنية مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ جنية مصرى
٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩	١٩٣ ١١٣ ٧٨٣
٤٠ ٤٢٧ ١٦٥	٣٠ ١٤٢ ٥٣٢
٩٠ ٩١٦ ٥٠٤	١٢٨ ٩٤٥ ٢١٤
٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨	٣٥٢ ٢٠١ ٥٢٩

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

(١) طبقاً للشركات التابعة

أ-إجمالي قروض شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

ب-إجمالي قروض الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون

ج-إجمالي قروض شركة البدار

١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	١٢١ ٦٩١ ٥٣٢
٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	٢٣٠ ٥٠٩ ٩٩٧
٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨	٣٥٢ ٢٠١ ٥٢٩

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

(٢) طبقاً لأجل الاستحقاق

- أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي - مدرجة ضمن

الالتزامات المتداولة

- أقساط قروض غير متداولة

تتمثل في قروض منوحة للشركة وشركاتها التابعة وبيانها كما يلي:-

أ- شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

القروض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنية مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ جنية مصرى
٤٠ ٨٥٩ ٧٤٩	٢٧ ٢٣٩ ٨٣٣

١- قرض بنك قطر الوطني الأهلي:

بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB وذلك بمنح الشركة قرض بقيمة ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية (تسعون مليون جنيه) مصرياً لا غير) بغرض استخدامه في شراء ماكينات، معدات وقطع غيار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لنشاط الشركة الصناعي. قامت الشركة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ بتعديل القرض مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بغرض زيادة قيمة القرض إلى ١٠٥,٠٠٠,٠٠ جنية (مائة وخمسة مليون جنيه مصرياً لا غير) ويتم تجزئه القرض إلى أربعة قروض.

مدة العقد خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ٧ مايو ٢٠٢٦ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأى مصاريفات أخرى مسداً بالكامل. فترة السحب والسامح تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ٣١ مايو ٢٠٢٢.

مدة السداد: تلتزم الشركة بإن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (٦) قسطاً (أربع أقساط سنوية) متساوية القيمة من قيمة الرصيد المستخدم في نهاية فترة السحب، بحيث يستحق القسط الأول في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة أشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة أشهر وحتى استحقاق القسط السادس عشر والأخير في ٧ مايو ٢٠٢٦. قيمة الأقساط اعلاه لا تشمل قيمة العوائد والعمولات.

العوائد والعمولات: يسرى عائد مخفض والذي يقدر بعائد متفاصل طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة هذا ويسري العائد يوم بيوم ويحتسب على أسهم ان السنة ٣٦٠ يوماً. إصدار وثائق تأمين على كافة الأصول المملوكة من خلال هذا القرض، بالإضافة إلى بعض تعهدات من الشركة أهمها عدم إجراء أيه توزيعات إلا بعد سداد كافة الالتزامات السنوية وعدم بيع أو رهن أو التنازل عن أي أصول متعلقة بهذا القرض بالإضافة إلى الالتزام ببعض النسب المالية.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحرائق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات المملوكة شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض.

٢- قرض بنك قطر الوطني الأهلي:

٩١١٧١٤

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل انتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بقيمة ٢ مليون يورو بغرض استخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. وقعت الشركة على ملحق عقد القرض بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٠ وذلك لإتاحة السحب من القرض بالجنيه المصري بمبلغ بما يعادل مبلغ ٣٤ مليون جنيه مصرى (أربعة وثلاثون مليون جنيه مصرى) ومن المتفق عليه الإيزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في أي وقت من الأوقات عن أجمالي مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الأجنبية. مدة العقد خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢٥ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما ياتيه من عوائد وعمولات وأى مصروفات أخرى مسداً بالكامل . فترة السحب والسماح المقرر لها سنة تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢١.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسط أربع سنوية متساوية في القيمة ، بحيث يستحق القسط الأول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢١. ويستحق القسط الثاني بعدها ثلاثة أشهر وهكذا على التوالي كل ثلاثة أشهر وحتى استحقاق القسط السادس عشر والأخير في ١٦ مارس ٢٠٢٥ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٧٨٨ جنية مصرى (فقط تسعمائة وعشرون ألف وسبعمائة وثمانية وثمانون جنيه).

قيمة الأقساط اعلاه لا تشتمل قيمة العوائد والعمولات.
العوائد والعمولات : يحتسب على القرض سالف الذكر وعلى رصيده المدين بموجب هذا العقد عائد منخفض طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة ويرى يومياً على أساس ان السنة ٣٦٠ يوماً.

التعهادات: موافاة البنك بوثيقة تامين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تامين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض
التعهدات المالية: الاتجاه الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢٪ وأيضاً الإيقاع معدل خدمة الدين عن ١٥٪ وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة وتلتزم الشركة بعدم توزيع كوبونات ارباح على المساهمين الا اذا كانت قد اوفت جميع ديونها السنوية واوفت الجميع تعهداتها.

٣- قرض المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية
 قامت الشركة بالحصول على قرض من شركة هيرميس بواقع فائدة وفقاً للعقد المبرم مع الشركة، يتم السداد على سبع سنوات و عدد الأقساط ١٤ قسطاً نصف سنوي. تم الحصول على هذا القرض بالتضامن بين شركة البدار للعبوات ش.م.م. و شركة الشروق الحديثة للطباعة ش.م.م. متضامنين امام المؤجر بخصوص استيفاء كامل المبالغ المستحقة.

المعاجلة المحاسبية: حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لها وجاهرة للاستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشترى منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقيات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضها بضمانت الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه "ترتيب تمويلياً بضمان الأصول المباعة" وليس بيعاً فعلياً لذا يتغير على الشركة المستأجرة إلا استئجار الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمحدد إستئجارها في قوانها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكتها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستزول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

غرامة تأخير سداد الدفعه: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ٢٪ سنويًا عن قيمة كل دفعه ايجارية غير مسددة او جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

٤- قرض بنك كريدي أجريكول

ابرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بعرض تمويل مستأجر تاجير تمويلي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول(مصر) بتاريخ ٢١٢٧١١٠٦ سبتمبر ٢٠٢٤ وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تاجيراً تمويلاً التي يتم إعادة تاجيرها إلى المستأجر بمبلغ ٢٢,٦٣٩,٦٢٨ جنيه مصرى (اثنان وعشرون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وستمائة وعشرون جنيهاً مصرية) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٤ سبتمبر ٢٠٢٩، يتم السداد على خمس سنوات وعدد الأقساط ٥٨ قسطًا شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث إن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لها وجاهرة لل استخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشترى منها المؤجر بموجب عقد تاجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في انشطتها المعتادة دون انقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضًا بضمانت الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه "ترتيباً تمويلياً بضمانت الأصول المباعة" وليس بيعاً فعلياً لها يتعين على الشركة المستأجرة إلا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعد استئجارها في قوائمها المالية دون أي تغير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التاجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التاجير التمويلي مجاناً إلى الشركات الباعية المستأجرة تلقائياً دون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التأمين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة او إصدار اي توكل للغير يتعلق بها.
غرامة تأخير سداد الدفعه: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

٥- قرض بنك كريدي أجريكول

ابرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بعرض تمويل مستأجر تاجير تمويلي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول(مصر) وذلك بفرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تاجيراً تمويلاً التي يتم إعادة تاجيرها إلى المستأجر بمبلغ ١٤,٥٨٩,٢٤٦ جنيه مصرى (أربعة عشر مليون وخمسماة وتسعة وثمانون ألف ومائتان وستة وأربعين جنيهاً مصرية) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣ وتنتهي في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٨، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الأقساط ٥٨ قسطًا شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث إن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لها وجاهرة لل استخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشترى منها المؤجر بموجب عقد تاجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في انشطتها المعتادة دون انقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضًا بضمانت الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه "ترتيباً تمويلياً بضمانت الأصول المباعة" وليس بيعاً فعلياً لها يتعين على الشركة المستأجرة إلا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعد استئجارها في قوائمها المالية دون أي تغير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التاجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التاجير التمويلي مجاناً إلى الشركات الباعية المستأجرة تلقائياً دون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التأمين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة او إصدار اي توكل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعه: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

٦- قرض بنك تنمية الصادرات

٣٤ ٣٥٠ ١٩٨

٣٣ ٩٠٨ ٣٨٢

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٤ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل انتهائي في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك تنمية الصادرات بقيمة ٣٧ مليون جنيه مصرى بغرض استخدامه فى تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة بنسبة ٨٠٪ من قيمة الآلات والمعدات محل التمويل.

ومن المتفق عليه الايزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد فى اي وقت من الاوقات عن اجمالى مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الاجنبية. مدة العقد اربع اعوام ونصف تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢٩ وهو التاريخ الذى يجب أن يكون فيه هذا القرض ومايتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات أخرى مسدداً بالكامل.

فترة السحب والسماح المقرر لها ستة أشهر تبدأ من تاريخ تفعيل العقد وتنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢٥ ويلزم الطرف الثاني خلالها بسداد العائد المتفق عليه بهذا العقد شهرياً.

مدة السداد: تلتزم الشركة بان تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنويأً متساوياً في القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢٥ . ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة أشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة أشهر وحتى استحقاق القسط السادس عشر والأخير في ١٦ مارس ٢٠٢٩ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٢٤٣٧٥٠ جنيه مصرى (قطط مليونين وتلاتة وثلاثة وأربعون ألفاً وسبعين مائة وخمسون جنيهاً). قيمة الاقساط اعلاه لا تشتمل قيمة العوائد والعمولات.

العوائد والعمولات : يتم تطبيق سعر عائد مدين بواقع ٢٪ فوق سعر الكوريدور اقراض المطبق لدى البنك المركزي مع اعفاء الشركة (الطرف الثاني) من عمولة اعلى رصيد مدين.

التعهادات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهرين من توريد وتركيب الماكينات والمعدات الممولة شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطى قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض وتجدد سنوياً.

التعهادات المالية: الاتجاوز الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢٪ بعد استبعاد الندية مع اخذ رصيد جاري المساهمين في الاعتبار وايضاً الافق معدل خدمة الدين عن ١١,١٪؛ وايضاً لا يقل معدل التداول عن ١ مرة وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة .

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل عائد تأخير بواقع ١٪ سنوياً فرق سعر العائد المطبق على المبالغ مستحقة السداد من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد الفعلى.

الإجمالي

بخصم: اقساط قروض مستحقة السداد خلال العام التالي - درجة ضمن الالتزامات المتداولة

اقساط قروض غير متداولة

٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩	١٩٣ ١١٣ ٧٨٣
(٦٣ ٢٦٧ ٥١)	(٦٦ ٩٥٨ ٦١١)
١٥٨ ٦٢٧ ١٩٨	١٢٦ ١٥٥ ١٧٢

بـ- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

فترة السداد

القيمة

البنك

بنك أبو ظبي الإسلامي	قرض يبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٤	<u>الإقساط</u>
إجمالي القروض الممنوحة للشركة			<u>الفترة</u>
٣٠١٦٤٥٣٤	٣٠١٦٤٢٥٣٢	٣٠١٦٤٢٣٠	<u>٣٠ يونيو ٢٠١٤</u>
٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٤</u>
٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>٣٠ يونيو ٢٠١٥</u>

٣٠ يونيو ٢٠١٥

جنيه مصرى

٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>الإقساط</u>
٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٤</u>
٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>٣٠ يونيو ٢٠١٥</u>
٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>٣٠ يونيو ٢٠١٥</u>
٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	٤٠٤٧١٦٥	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٤</u>

يقسم إلى
استحقاقات متداولة
استحقاقات غير متداولة
الإجمالي

١- قرض بـأبو ظبي الإسلامي

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتوقيع عقد قرض (اتفاقية إيلاريا للتمويل بـأجلة العين / الأعدين) مع مصرف أبو ظبي الإسلامي بـأجمالي مبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى.

قيمة المتفق

جنيه مصرى

فترة السداد

نوع العقد

تمويل بـأجلة العين يبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى
فترة سماح لمدة عام ويتم السداد على أربعة إقساطات سنوية .

تمويل بـأجلة العين يبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى
فترة سماح لمدة عام ويتم السداد على أربعة إقساطات سنوية .

المضاربات

- وثيقة تأمين لـصالح البنك كمستفيد أول من مبالغ الاقتراض.
- توكيل بالرهن التجارى على تمويل أجزاء العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى

٣٠ يونيو ٢٠٤٥
٢٨٣٥٢٣٩
جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٤٦
٢٨٣٥٢٣٩
جنيه مصرى

١٣٩ ١٦٦٥ ١٣٩

- بموجب العقد المبرم مع مصرف أبو ظبي الإسلامي وافق البنك على أن يفتح الشركة قرض موسيط الأجل بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مصرى وذلك بغير رض استدامه فى الحصول على منفعة الألات ومعدات خاصة بنشاط المستأجر.

مدة هذا العقد ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وعلى أن يتم سداد الفرض على ٣٦ قسط شهرياً.

١- مصرف أبو ظبي الإسلامي

٥٧١٢٧٥٠

- بموجب العقد المبرم مع مصرف أبو ظبي الإسلامي وافق البنك على أن يفتح الشركة عقد إجراء مرصوفة في الذمة بقيمة ٦٠٠٠٠ جنية مصرى وذلك بغير رض استدامه فى الحصول على منفعة الألات ومعدات خاصة بنشاط المستأجر.

مدة هذا العقد خمس سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وعلى أن يتم سداد الفرض على ١٦ قسط ربع سنوي.

الإجمالي	الإقطاع متداولة	الإقطاع غير متداولة	الإجمالي
٧٣٧٧٧٦٣٩	٧٣٧٧٧٦٣٩		٢٨٣٥٢٣٦
١٦٦٥٠١٣٩	١٦٦٥٠١٣٩		١٩٩٨٠١٦٦
٥٧١٢٧٥٠٠		٥٧١٢٧٥٠٠	٨٣٢٥٠٧٠
٧٣٧٧٧٦٣٩			٢٨٣٥٢٣٦

١- قرض هيرمس

قامت الشركة بالحصول على ثلاثة قروض من شركة هيرمس يوافق فائدة متغيرة وفقاً لسعر الأفراد المعلن الكبديور يتم السداد على سبع سنوات و عدد الأقساط ١٤ قسط نصف سنوي.

تم الحصول على هذه القروض بالضامن بين شركة البار للعبوات و شركة الشرف الحديثة للطباعة مضمانتين أمام الموجر بخصوص استيفاء كامل المبالغ المستفقة.

المراجعة المداسية

حيث أن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لها وجاهرة للإستخدام على حالها إلى مجموعة المالية هيرميس للمحول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشترى الموجر بوجب عقد تاجر تمويلي على أنها كانت تستخدم تلك الأصول دون انتظامها المستدامة دون إنتظام قبل إبرام تلك المخفر. إنفالتات البيع وإعادة إستئجار هذه تتمثل في جواهرها إنفالتات الأصول يحصل على إنتظامها المستدامة دون إنتظام قبل إبرام تلك المخفر.

طلالا أن محملات بيع وإعادة استئجار الأصول الثابتة تتمثل في "توزيعها تمويلياً بضم الاصول الثابتة المباعة" وليس بيعها ضمن الاصول الثابتة المباعة من دوافرها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعلم استئجارها في قيمها المالي دون أي تغير في إدراكها على أساس الأصول الأصلية لمالك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الاستئجار حتى وإن طالت تلك الأصول الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات المستأجرة وتلقاها دون إخبار مستأجريها والمودعين بضمانها للمشتري المودع في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

قيمة القرض
 يتم تحصيل غرامات تأخير بواقع ٢٪ سنوياً عن قيمة كل دفعه إيجاريه غير مسددة او جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

غرامة تأخير سداد الدفعه

الإجمالي	عقد رقم (٩٨٧)	جيشه مصرى
افتراض قصير الأجل	١٧٥١٣٥١٦	١٧٥١٣٥١٦
افتراض طويل الأجل	٣٧٦٥٤٠٥٩	٣٧٦٥٤٠٥٩
إجمالي قيمة القرض	٥٥١٩٧٥٧٥	٥٥١٩٧٥٧٥
خلال السنة السابقة المتبقية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قامت الشركة الوطنية للطباخة بسداد مجمل الاموال قيمة القرض رقم (٩٨٨) والقرض رقم (٩٨٥).		
تحملي القروض:		
البنك	افتراض قرض متداولة	افتراض قرض غير متداولة
مصرف أبو ظبي الإسلامي	١٦٦٥٠١٣٩	١٦١٤٧٥٠٠
قرض هيرمس	١٧٥١٣٥١٦	٣٧٦٥٤٠٥٩
الإجمالي	٣٤١٦٣٦٥٥	٩٤٧٨١٥٥٩

١٦- موردون وأوراق دفع

<u>بيان</u>		
<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>		
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٨٧٤ ٢٧٢ ٩٥٥	٥٢١ ٨٠١ ٠٠٩	٨٧٤ ٢٧٢ ٩٥٥
١١ ١٢٧ ٩٥٦	١٨١ ٥٢٣ ٤٠٦	١١ ١٢٧ ٩٥٦
١٦٤ ٩٨٤ ٣٩٥	٣٨٧ ٩٦٠ ٥٨٠	١٦٤ ٩٨٤ ٣٩٥
١٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦	١٠٩١ ٢٨٤ ٩٩٥	١٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦

موردين محليين
موردين خارجيين
أوراق دفع

١٧- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>بيان</u>		
<u>٢٠٢٥ يونيو ٣٠</u>		
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٠٧ ٢٢٢ ١٨٦	٥٠ ٩١١ ٧٢٩	١٠٧ ٢٢٢ ١٨٦
١٨ ١٤١ ٦٥٥	٤٢٠ ١٣ ٣١٥	١٨ ١٤١ ٦٥٥
٢٢٣ ٨٣٨	٢٢٣ ٨٣٨	٢٢٣ ٨٣٨
١٩٠٥ ٣٤٥	٤ ١١٣ ١٠٦	١٩٠٥ ٣٤٥
١٤ ٩٦٥ ٠٢٩	٦ ٧٠٩ ٢٥٥	١٤ ٩٦٥ ٠٢٩
١٧ ٨٤٧ ٩٩٠	١٧ ٢٦٢ ٢٤٠	١٧ ٨٤٧ ٩٩٠
١٩٧ ٧٨٨ ٢٠٢	١٩١ ٥٥٣ ٥٣٢	١٩٧ ٧٨٨ ٢٠٢
١١ ٦٧٠ ٩٢٨	١٥ ٠٥٥ ٨٠٨	١١ ٦٧٠ ٩٢٨
٢٣ ٩٨٨ ٠١٠	١٠ ٢٨٤ ٥٢٧	٢٣ ٩٨٨ ٠١٠
١٤ ٥٤٦ ٣٥١	٧ ٤٢٣ ٨٥٤	١٤ ٥٤٦ ٣٥١
٤٤٨ ٦١٠	٤ ٩١٤ ٧٨٠	٤٤٨ ٦١٠
١ ٦٥٧ ٧٢٤	١ ٦٥٧ ٧٢٤	١ ٦٥٧ ٧٢٤
٩٠٨ ٩٠٢	٨٨٥ ٧٩١	٩٠٨ ٩٠٢
١٥ ٦٧٢ ٣٩٦	١٢ ٢١٤ ٨٦٥	١٥ ٦٧٢ ٣٩٦
٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦	٣٤٥ ٢٢٤ ٣٦٤	٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦

دفعات مقدمة من عملاء
مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة
مصلحة الضرائب - ضريبة عقارية
 الهيئة التأمينات الاجتماعية
مصلحة الضرائب - ضرائب كسب عمل
فوائد مستحقة
مصروفات مستحقة*
دائنون شراء أصول
مصلحة الضرائب - خصم وإضافة
المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
تأمينات من الغير
إيرادات مؤجلة
تأمين على مباني المصنع
أرصدة دائنة أخرى

* تتضمن الرصيد خلال الفترة مبلغ ٨٤٧ ٧١٩ جنية مصرى تتمثل في مصروف تعويض على أساس السهم "النظام التحفيزى للعضو المنتدب" مقابل مبلغ ٣٩٧ ٧٣ ١٠٥ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ايضاح رقم ٣٢).

١٨- دائنون توزيعات

وفقا لقرارات الجمعية العامة العادية للشركات التابعة خلال عام ٢٠٢٤ بلغ نصيب دائنون التوزيعات للحصص الغير مسيطرة والعاملين ومجلس الإدارة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مبلغ ١٩٩ ٩٤٩ ١٩٩ جنية.

١٩- رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به لشركة الوطنية للطباعة (الشركة الام) في تاريخ التأسيس بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنية مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ذلك التاريخ ٢٥٠٠٠٠ جنية مصرى موزعا على ٢٥٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنية مصرى.

وبتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١١ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٢٠٩ ٢٣٣ ٧٥٠ جنية مصرى ليصبح ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنية مصرى وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وقد تم التأشير بذلك التعديلات بالسجل التجاري بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٢.

وبذلك يصبح رأس المال المصدر والمكتتب فيه بالكامل بمبلغ ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنية مصرى موزعا على ٢٣٥٢٣ ٣٧٥ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنية مصرى جميعها أسهم نقدية.

- بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة على شراء عدد يصل إلى ٢٣٥٢٣ ٣٧٥ سهم عادي من أسهمها بسعر ٥٤,٩٩٥ جنية مصرى للسهم الواحد وذلك بما يعادل ١٠ % من إجمالي أسهم الشركة و الاحتفاظ بهم كأسهم خزينة و بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ تم نقل ملكية الأسهم على أن يتم التصرف اللاحق على هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ الشراء وقد تم نقل ملكية هذه الأسهم إلى الشركة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

- وفقاً لقرار الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ لشركة الوطنية للطباعة تم الموافقة علي قرار مجلس الأداره المنعقد في ٢٠ اغسطس ٢٠٢٣ بشأن تخفيض رأس المال الشركة المصدر و المدفوع بالكامل من ٧٥٠ جنية ٢٣٥ ٢٢٣ ٧٥٠ مصري الي ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنية مصرى بتخفيض قدره ٢٣٥٢٣ ٣٧٠ ٢٣٥٢٣ جنية مصرى عن طريق اعدام عدد ٣٣٨ ٢٣٥٢ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريباً من اجمالي عدد اسهم الشركة.

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ تم القيد بالسجل التجاري لشركة الوطنية حيث تم الموافقة علي تخفيض راس المال بمبلغ قدره ٢٣٥٢٣ ٣٧٠ ٢٣٥٢٣ جنية مصرى عن طريق اعدام عدد ٢٣٥٢ ٢٣٥٢ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريباً من اجمالي عدد اسهم الشركة وبذلك يكون عدد اسهم الشركة ٣٨٠ ٠٣٨ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنية مصرى.

- بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة الغير عادية علي تجزئة القيمة الأساسية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنية مصرى الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنية مصرى موزعاً علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الأساسية للسهم ١ جنية مصرى. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بذلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٤-احتياطي تجميع الأعمال (احتياطي معاملات السيطرة المشتركة)

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>الرصيد في الأول من يناير</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>الحركة خلال الفترة/ العام *</u>
٦٤٦٠١٣	٦٤٦٠١٣	٦٤٦٠١٣	٦٤٦٠١٣	<u>الرصيد في نهاية الفترة/ العام</u>
--	--	--	--	

* قامت شركة الشروق خلال عام ٢٠١٩ بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ١٤٪ من رأس مال شركة ويندسور لتجارة وتصنيع الورق "وندسور" وفقاً لحالة الحق بين الشركة و مساهمي شركة ويندسور الاخرين و هو ما ترتب عليه زيادة حصة الشركة في رأس مال وندسور (شركة تابعة للمجموعة) دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغت الخسارة الناتجة عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية ٤١٢ ٧١٢ ٤١٢ ٧١٢ جنية مصرى تم إدراجها ضمن احتياطي معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

* قامت شركة الوطنية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ٠٠٧٪ من رأس مال شركة الشروق .

٥-ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>ضريبة الدخل المؤجلة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>ضريبة الدخل الجارية</u>
(٢٠ ٨٧٦ ٨٩٩)	١٦ ٧٦٩ ٤٩٦	
(١١٣ ٣٧٢ ٨٧١)	(٦٧ ٦٣٥ ١٣٧)	
<u>(١٣٤ ٢٤٩ ٧٧٠)</u>	<u>(٥٠ ٨٦٥ ٦٤١)</u>	

ضريبة الدخل المحملة على قائمة المركز المالي

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	<u>ضريبة الدخل الجارية خلال الفترة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩١ ٤٣ ٩١٨	٤١ ١٥١ ٦٨٣	
<u>٩١ ٤٣ ٩١٨</u>	<u>٤١ ١٥١ ٦٨٣</u>	

أصول ضريبية مؤجلة

<u>الرصيد في</u>	<u>الرصيد في</u>	<u>بيان</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٦١٥١٢٢	--	
٢٦١٥١٢٢	--	

أصول ضريبية مؤجلة ناتجة عن
خسائر ضريبية مرحلة شركة البدار للعبوات
إجمالي أصول الضريبية المؤجلة

<u>الرصيد في</u>	<u>الرصيد في</u>	<u>بيان</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٢٩٧٩٢٩٦٣	٢١٠٤٠٨٣٤٤	
٢٢٩٧٩٢٩٦٣	٢١٠٤٠٨٣٤٤	

التزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الأصول الثابتة
إجمالي التزامات الضريبية المؤجلة

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٤٤٧٣١٩٥٦	٤٦١٨٦٤٨٨
٥٠٣٥٧٣٣٢١	٤٢٩٨٣٨٤٤٢
٧٧٨٢٩١	٧٥٦٩٨٥
٦٤٩٧٠	٧٤٠٧٣
٥٤٩٠٩٨٥٣٨	٤٧٦٨٥٥٩٨٨

شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق
شركة البدار للعبوات

شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق
شركة البدار للعبوات

٤- إيرادات المبيعات

تحليل إيرادات الشركة كما يلي:

<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٩٠٠٩٩٩٥٧٥	١١٥٠٤١٠٠٣٥
١٥٥٦١١٦٣٥٧	١٥٥١١٨٧٧٣٥
٤٦٦٤٨١٧٣	٥٥٥٣٢٨٨٠
٥٩٦٧٤٣٤٥٢	٧٩١٠٢٩٠٤٩
٣١٠٠٥٠٧٥٥٧	٣٥٦٨١٥٩٦٩٩

مبيعات مطبوعات
مبيعات ورق وكارتون
مبيعات (ويندسور)
مبيعات العبوات
الإجمالي

<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٥</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٦٠٥٠٧٠٠٢	٢٤٦١٧٧٥١
٦٠٥٠٧٠٠٢	٢٤٦١٧٧٥١

٥- إيرادات تشغيل أخرى

بيان
دعم الصادرات
الإجمالي

٢٥- المقابل الذي يتقاضاه موظفي الادارة العليا

بيان	مرتبات و مكافآت أعضاء مجلس الادارة
٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٩٠٥٠٠٠	٨٩٠٠٠٠
٩٠٥٠٠٠	٨٩٠٠٠٠
	الإجمالي

٢٦- فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة

الإجمالي	حصة الشركة الأم	فائض تقييم أصول ثابتة (أراضي) بالقيمة العادلة *
٣٠ يونيو ٢٠٢٥	غير مسيطرة	فائض تقييم استثمارات عقارية **
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٥٨٩٠٧٨٨٩	٥٩٠٣١٠٠	٢٥٣٠٠٤٧٨٩
٢٥٦١٣١٨٢٤	٥٨٣٩٨٠٦	٢٥٠٢٩٢٠١٨
٥١٥٠٣٩٧١٣	١١٧٤٢٩٠٦	٥٠٣٢٩٦٨٠٧

* وفقاً لقرار مجلس اداره شركه الشروق الحديثه للطباعه المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت اداره الشركه بإستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم اراضي الشركه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وقد قامت اداره الشركه بتعيين خبير لتقييم اراضي الشركه وبالتالي القيمة العادلة ل تلك الأرضي مبلغ ٧٦٠ ٨٨٥ جنية وفقاً لتقرير الخبير (وتتمثل في تقييم ارض مصنع(١) الكائن بالقطاع ارقام (١٥ / ١٦ / ١٧ / ١٨) - البلوك ١٣٠٠٣ - المنطقة الصناعية A . و ارض مصنع (٢) بالقطعة رقم (٢١ / ١) - البلوك ١٣٠٤٤ - المنطقة الصناعية A . وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الأرضي فائض تقييم اراضي بمبلغ ٢٥٨٩٠٧٨٩٩ جنية مصرى (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة للاراضي وفقاً لتقييم الخبير وبالغة ٣١٠ ٨٨٥ ٧٦١ جنية مصرى عن القيمة الدفترية للأراضي وبالغة ٣٢٨ ٢١٠ ٣٢٨ جنية مصرى على ان يتم خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٢٨ ٧٦٧ ٥٤٣ جنية مصرى) ** تمثل الإستثمارات العقارية في الأرضي و المباني التي قامت شركة البدار للعبوات باتخاذ قرار بإستغلالها بهدف الإستثمار العقاري قد قامت الشركة بإستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم تلك الإستثمارات العقارية وقامت اداره الشركه بتعيين خبير لتقييم الإستثمارات العقارية وبلغت القيمة العادلة ل تلك الإستثمارات العقارية مبلغ ٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨ مليون جنيه (وتتمثل في تقييم ارض المصنع ومباني المصنع بشكل منفصل الكائنة في المنطقة الصناعية "قباء" جسر السويس - محافظة القاهرة) وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الإستثمارات العقارية فائض تقييم إستثمارات العقارية بمبلغ ٢٥٦١٣١٨٢٣ جنية مصرى (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة البالغة ٣٩٦ ٩٨٨ عن القيمة الدفترية للأصل البالغة ١٤٠٥٥ ٥٦٣ و بعد خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٢١١٠٩٦٠٢ جنية مصرى). (ايضاح رقم ٣٥)

٢٧- أصول غير متداولة متاحة للبيع

بلغت القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المحفظ بها لغرض البيع ١٤٢٢٥١ جنية مصرى خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ المتمثلة في تكلفة الالات و المعدات الخاصة بالمصنع القديم وبالتالي تكلفة الأصول و مجمع الإهلاك لهذه الأصول ١٠٥٤٠ ٥٠٠ مصرى و ٨٧٢٨ ٢٨٩ جنية مصرى على الترتيب. وفقاً لقرار مجلس ادارة لشركة البدار للعبوات في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣ تم الموافقة على استغلال هذه الأرضي و المباني وقد تم تحويل جزء من الأصول يتمثل في أراضي و مباني إلى الإستثمار العقاري. (ايضاح رقم ٢٦).

شريعة متسامحة مصورة
للمطبوعة

٢٩ المعامالت مع الأطراف ذات العلاقة

- تضمن أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خارج الفروع فيما يلي:

نوع العلاقة	أسم الشركة	مزيادات ونفاذات	مبيعات	صلوة وأوراق قبض	حسابات جارية (بالصادر)	الرصيد
طرف ذو علاقة	شركة دار الشروق	٣٠٠٠٠٥٩٥	٤١٩٥٠٥٧	٦٠٥٠٥٩٥	٢٥٠٧١٨٥	٢٠٤٤١٣١
طرف ذو علاقة	شركة ناشونال بريتنينغ إنترناشونال هولدينغ (بورومينا)	١١٥٥٣٩٣٠٤	--	--	--	٢٠٤٥٣٠٣٠
طرف ذو علاقة	شركة سيدل كابيتال للاستثمار الدولي	٧٧١٣٨٤١١	--	--	--	٢٠٤٦٦٧٥٨
طرف ذو علاقة	شركة جراند فير	٣٦٠٩٠٤٠	--	--	--	٣٦٠٩٠٤٠
طرف ذو علاقة	شركة الشروق للاتصالات	٩٢٩١٧٨٧٢	١٣٧٢٣٤٥٦١	١٩٦٢٢٨٩١٦	٩٢٩١٧٨٧٢	٩٢٩٨٦٣٠
طرف ذو علاقة	شركة بيبروس	٦٦٦٠٤	--	--	--	--
طرف ذو علاقة	جريدة الشروق	٧٢٤٥٥٠	--	--	--	--
طرف ذو علاقة	الشركة المصرية للنشر العربي والداولي	٢٢١٠٢٩	--	--	--	--
أطراف أخرى - (حسب جاري)	أعضاء مجلس إدارة	٨٩٠٠٠٠	٨٩٠٠٠٠	١٤٦١٦٦٩٦٩	٩٩٣٨٩٧٦٣	١٧٠٨٦٧٩٩٦
أطراف أخرى - (حسب جاري)	المستحق من أطراف ذات علاقة	١٩٨٧٣٦١١	١٩٨٧٣٦١١	١٩٨٧٣٦١١	١٩٧٥٠٩٩٣٥	١٧٠٨١٢٣١٠
(٥٠٢٨١٣٨)	(٥٠٠١٨١)	(٥٠٢٠٨١٣٨)	(٥٠٢٠٨١٣٨)	١٩٢٣٠١٧٩٧	١٩٢٣٠١٧٩٧	١٧٠٨١٢٣١٠
(٥٠٢٨١٣٨)	(٥٠٠١٨١)	(٥٠٠١٨١)	(٥٠٠١٨١)	٩٩٣٨٩٧٦٣	٩٩٣٨٩٧٦٣	٩٩٣٨٩٧٦٣

٣٦

٣٠- نصيب السهم من صافي أرباح الفترة

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٤٢٨٢٩٦١	٢٠٠٠٤٥٢٢٧
<u>٢١١٧١٠٣٨٠</u>	<u>٢١١٧١٠٣٨٠</u>
١,١٥	٠,٩٤

بيان

صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل

يقسم على:

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *

نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصرى / سهم)

وتطبيقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ والذي يتضمن معالجة محاسبية للتعامل مع الآثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية فإن نصيب السهم من صافي إجمالي الدخل الشامل يصبح كما يلى:

٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٢٧٦٢٣٠٣٥	٢٠٠٠٤٥٢٢٧
<u>٢١١٧١٠٣٨٠</u>	<u>٢١١٧١٠٣٨٠</u>
١,٠٨	٠,٩٤

بيان

إجمالي الدخل الشامل عن العام

يقسم على:

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *

نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصرى / سهم)

* بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تجزئة القيمة الأسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لنصلبج ١ جنيه مصرى للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٧,٣٤ % والمملوكة للشركة لصالح الاستاذ / شريف المعلم (العضو المنتدب) على ان يكون البيع مشروطاً بموافقة الجمعية العامة العادلة لشركة الشروق الحديثة للطباعة. هذا وقد وافقت الجمعية العامة لشركة الشروق الحديثة للطباعة المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤ على بيع أسهم شركة دار الشروق لميتى بى فى أى الى السيد العضو المنتدب بمبلغ ٢ مليون جنيه. خلال مايو ٢٠٢٥ تم الانتهاء من عملية نقل ملكية الأسهم الى عضو المنتدب. هذا وقد تخرج عن عملية البيع أرباحرأسمالية بقيمة ٩٠٠,٠٠ جنيه مصرى.

٣١- استثمارات مالية متاحة للبيع

تم الاتفاق على بيع أسهم شركة دار الشروق لميتى بى فى أى - شركة خاضعة لأحكام قانون جزر بريطانيا العذراء - برقم تسجيل ١٠٥١٣٦٢ والتى تبلغ عددها ٥٠٠ بنسية ١٥٩٧٧٪ والمملوكة للشركة لصالح الاستاذ / شريف المعلم (العضو المنتدب) على ان يكون البيع مشروطاً بموافقة الجمعية العامة العادلة لشركة الشروق الحديثة للطباعة. هذا وقد وافقت الجمعية العامة لشركة الشروق الحديثة للطباعة المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤ على بيع أسهم شركة دار الشروق لميتى بى فى أى الى السيد العضو المنتدب بمبلغ ٢ مليون جنيه. خلال مايو ٢٠٢٥ تم الانتهاء من عملية نقل ملكية الأسهم الى عضو المنتدب. هذا وقد تخرج عن عملية البيع أرباحرأسمالية بقيمة ٩٠٠,٠٠ جنيه مصرى.

٣٢- التعويض على أساس السهم

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة المنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بالموافقة على قرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نظاماً تحفيزياً نقدياً للعضو المنتدب يسمى "النظام التحفيزى طويل الأمد" لمدة ثلاثة سنوات. يحق بموجهه للسيد العضو المنتدب الحصول على حافز نقدى يمثل القيمة السوقية لعدد ١٥٦٨٥٠ سهم من أسهم الشركة خلال ثلاثة سنوات وفقاً لضوابط التالية:

- ٠ حافز نقدى يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٥.
 - ٠ حافز نقدى يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٦.
 - ٠ حافز نقدى يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٧.
- علمًا بأن القيمة الأسمية للسهم بعد تجزئته تبلغ ١ جنيه مصرى. ويكون تطبيق هذا النظام مشروطاً بقيد الشركة وتدالوها في البورصة المصرية.

على أن يتم إعادة توزيع قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدى طويل الاجل كما يلى:

- ٠ حافز نقدى يمثل ٥٠,٠٠٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٥.
- ٠ حافز نقدى يمثل ١٦٦٨٩٥٠ سهم تستحق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- ٠ حافز نقدى يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦.
- ٠ حافز نقدى يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٧.

بناءً على ما سبق فقد قامت إدارة شركة الوطنية للطباعة بعمل دراسة لقيمة الحالية الواجب نظير تطبيق هذا النظام وبيانها كما يلى:

<u>المبالغ الواجب الاعتراف بها خلال مدة النظام</u>	<u>٢٠٢٤ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٥ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٦ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٧ ديسمبر</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
--	--	٢٠١٩١٩	١٢٥٢٥٨٤	٢٠٢٥ فبراير
--	--	١٦٩٨٥٨	٣٢٥٥٢٨٨٤	٢٠٢٥ يونيو
--	٣٧٥٥٢٩٠	٢٣٢٣١٨٨٠	٢٣٢٩٥٥٢٩	٢٠٢٦ فبراير
٢٥٧٩٩٤٤	١٥٩٦٠٦٧١	١٥٩٦٠٦٧١	١٦٠٠٤٤٠	٢٠٢٧ فبراير
٢٥٧٩٩٤٤	١٩٧١٥٩٦١	٥٥٤٩٣٠٢٨	٧٣١٠٥٣٩٧	

تم تحديد القيمة العادلة للمكافآت الممنوحة بالرجوع إلى القيم السوقية للأسهم العادية الشركة في تواريخ كل استحقاق.

خلال الفترة الحالية تم إعادة تقدير قيمة المتوسط المرجح للقيمة العادلة للسهم وبيانها كما يلى:

<u>المبالغ الواجب الاعتراف بها خلال مدة النظام</u>	<u>٢٠٢٤ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٥ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٦ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٧ ديسمبر</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
--	--	٥٠١٤٤١	٨٦٥٦٩٥	٢٠٢٥ فبراير
--	--	١٦٧٣٦٠١٣	٢٨٨٩٣٣٠٦	٢٠٢٥ يونيو
--	٣٥٣١٥٤٣	٢١٨٤٧٦٨٤	٢١٩٠٧٥٤٠	٢٠٢٦ فبراير
٢٤٢٧١٢٩	١٥٠١٥٢٨٩	١٥٠١٥٢٨٩	١٥٠٥٦٤٢٧	٢٠٢٧ فبراير
٢٤٢٧١٢٩	١٨٥٤٦٨٣٢	٥٤١٠٠٤٢٧	٦٦٧٢٢٩٦٨	

وبشكل عام تسويي المنح بحقوق ملكية، ولكن في ظروف محدودة قد تسويي المنح نقداً، وأثبتت الشركة مصروفات التعويض على أسهم السهم التالية في قائمة الدخل كمصاريف منافع موظفين للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

لأن ٢٠٢٥ يونيو

<u>جنيه مصرى</u>
<u>تسوى نقداً</u>
٢٦٦١٤٤٥٠

مصروف تعويض على أساس السهم

طبقاً لاجتماع مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥ فقد قرر المجلس الموافقة على ان تتحمل الشركات التابعة للشركة قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي للعضو المنتدب، هذا وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ١٦ يونيو ٢٠٢٥ على أن تتحمل الشركات التابعة قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي للعضو المنتدب للشركة.

ال موقف الضريبي

١/٣٣ شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

تخضع أرباح الشركة للضريبة على الدخل طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالضريبة على الدخل ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

أولاً: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:

السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم المحاسبة والاتفاق عن السنوات المذكورة وسداد كافة الضرائب المستحقة طبقاً لفروع الفحص.

السنوات ٢٠٢٤-٢٠٢١

تم تقديم الإقرارات عن السنوات ٢٠٢١ - ٢٠٢٤ في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

تم المحاسبة و الرابط و السداد حتى نهاية ٢٠٢٢.

السنوات من ٢٠٢٣ وحتى تاريخه.

وتم تقديم الإقرارات الرابع سنوية والتسويات السنوية في المواعيد المحددة طبقاً لقانون ٢٠٦ حتى تاريخه ولم يتم الفحص.

ثالثاً ضريبة القيمة المضافة:

تم المحاسبة والربط والمداد حتى نهاية ٢٠٢٠.

السنوات من ٢٠٢١ حتى تاريخه تم تقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وجاري فحص تلك السنوات.

رابعاً: ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تم الفحص حتى نهاية ٢٠٢٠ وسداد كافة الفروق الضريبية وتم تقديم نماذج ٤١ ضريبة عن عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٤ طبقاً للمواعيد القانونية.

خامساً: ضريبة الدفع

تم الفحص حتى نهاية ٢٠٢٢ وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ لم يتم الفحص.

سادساً: الضريبة العقارية

- لم يتم الفحص من بداية النشاط حتى تاريخه.

- تم سداد الضريبة العقارية حتى عام ٢٠٢١.

- من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٤ تم اعفاء المنشآت الصناعية من تحمل الضريبة العقارية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.

٤/٣٣ شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون

أولاً: الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية:

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية طبقاً لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

السنوات المالية ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

تم ربط الضريبة تقديرية عن تلك السنوات والاخطار بنموذج ١٩ ض بم التاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ وتم الطعن عليه وصدر قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ باعادة الملف الى المأمورية المختصة لاعادة الفحص وتم الفحص من قبل المأموري المختص وفي انتظار اعتماد تقرير الفحص النهائي.

السنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية ولم يتم ادارجها ضمن عينة الفحص وبالتالي تم اعتماد الاقرار الضريبي.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية وجاري الفحص الضريبي من مأمورية كبيرة للممولين ٢ عن تلك السنوات حيث أثنا في مرحلة اعتماد تقرير الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى تاريخه

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية ولم يتم فحص دفاتر الشركة حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة الدفع:

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة عن هذه الفترة وتم سداد فروق الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات.

ثالثاً: ضريبة كسب العمل:

السنوات من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة وسداد كافة الفروق الضريبية حتى عام ٢٠٢١.

السنوات ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

تم تقديم الاقرارات الرابع سنوية وكذلك التسويات الضريبية السنوية على المنظومة الالكترونية في المواعيد القانونية طبقاً لقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢

تم الفحص وسداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠٢٣ حتى تاريخه

تم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة:

تم تقديم النماذج ٤١ ض حتى آخر فترة ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وتم فحص السنوات حتى ٢٠٢٠ وسداد كافة الفروق الضريبية الناتجة عن الفحص.

٢/ ٣٢ شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق

أولاً: ضريبة القيمة المضافة

تم الفحص وسداد الفروق الضريبية من بداية النشاط حتى ٢٠١٨ و تم التسوية والسداد.

وجارى تجهيز مستندات الفحص عن السنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ وتم مراجعة الإقرارات الشهرية في مواعيدها القانونية ولم يتم الفحص.

ثانياً: ضريبة الدخل

تم الفحص من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ وسداد الفروق الضريبية.

السنوات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ تم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

رابعاً: ضريبة كسب العمل

تم الفحص من بداية النشاط وسداد كافة الفروق الضريبية حتى نهاية عام ٢٠٢١.

تم تقديم الإقرارات الربع سنوية والتسوية السنوية والشهرية على المنظومة حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الدعم

تم الفحص الضريبي لدفاتر الشركة من قبل مأمورية الضرائب المختصة حتى عام ٢٠٢١ وتمت التسوية وسداد الفروق.

٤/ ٣٣ شركة البدار للعبوات

أولاً: ضريبة أرباح شركات الأموال

تخضع أرباح الشركة الضريبية على دخل الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لسنة ٩١ ولاخته التنفيذية وتعديلاته.

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٩

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط النهائي وتسوية الفروق المستحقة وسداد.

السنوات المالية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية طبقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص حتى تاريخه طبقاً لخطبة المصلحة.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات المالية من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٤

تم تقديم الإقرارات الربع سنوية حتى تاريخه وكذلك التسوية الشهرية طبقاً للقانون ٦ لسنة ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدعم:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن هذه السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

الفترة المالية من بدء النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات المالية من عام ٢٠٢١ حتى تاريخه

قامت الشركة بتقييم الأقرارات الضريبية عن تلك السنة في المواجه القانونية مع سداد الضريبة المستحقة من واقع الأقرارات ولم يتم إخطار الشركة بطلب فحص تلك السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

خامساً: ضريبة الخصم والاضافة :

تقوم الشركة بتطبيق نظام استقطاع خصم وتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب في المواجه القانونية، علماً بأنه قد تم فحص السنوات المالية حتى ٢٠٢٤ وتم السداد التسوية.

٥/ شركة الوطنية

(أ) ضريبة شركات الأموال :

- عن عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ لم ترد ضمن عينة الفحص.

- عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ تم الفحص المكتبي وقامت الشركة بالطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ ومنظور امام لجنة الطعن رقم (٣٣) قطاع (١) برقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٨ وصدر القرار بإعادة الفحص.

تلزمه الشركة بتقديم الأقرارات الضريبية في المواجه القانونية عن السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٤ ولم يتم الفحص حتى تاريخه أو استلام أي نماذج ضريبية عن تلك الفترة.

(ب) ضريبة الدمنة :

لم يتم بعد فحص الشركة منذ بدء النشاط و حتى تاريخه بناء على ما قدمته الشركة.

(ج) ضريبة كسب العمل :

تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية

ومن عام ٢٠٢١ حتى تاريخه لم يتم الفحص و تم تقديم التسويات الضريبية في المواجه القانونية.

(د) ضريبة القيمة المضافة :

تم تسجيل الشركة بضريبة القيمة المضافة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢-١٢-٢١ وتقديم الأقرارات الضريبية في المواجه القانونية وسداد كافة الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

(و) الضريبة العقارية :

لم يتم تقديم ما يفيد مطالبة الشركة بقيمة الضريبة العقارية المستحقة.

٤- إدارة المخاطر المالية

تعرض شركات المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الإنفصال
- خطر السيولة
- خطر السوق.
- خطر العملة.
- خطر سعر الفائدة.
- إدارة مخاطر رأس المال.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بعرض المجموعة للمخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة.

يتولى مجلس إدارة المجموعة المسئولة الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة المجموعة إلى وضع بيئه رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم وإلتزاماتهم.

ادارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسها بغضن الحفاظ على قدرة الشركات على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية. ولا توجد أية تغيرات جوهرية في الإستراتيجية العامة للمجموعة.

يتكون هيكل رأس المال المجموعة من صافي الدين (ويمثل المبالغ المقترضة المبينة بالتفصيل بالأضافات رقم ١٥ و ١٦ - مخصوصاً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك) وحقوق ملكية المجموعة (وتشمل رأس المال المصدر والاحتياطيات والأرباح المرحلية) ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج المجموعة. ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للمجموعة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكفة رأس المال والمخاطر المصاحبة لكل فئة من فئات رأس المال.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية ويشا هذا الخطر بصفة رئيسية من العملاء والمدينون الآخرون لشركات المجموعة.

العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتاثر بصفة أساسية بالخصائص الخاصة بكل عميل. أن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان. مبيعات المجموعة تمثل مبيعات لعدد كبيرة من العملاء المحليين والأجانب ولذلك ليس هناك ترخيص لخطر الائتمان من الناحية الجغرافية وقد وضعت إدارة المجموعة مجموعة من السياسات الائتمانية والتي بموجتها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسلیم المقدمة له. وتقوم شركات المجموعة بإثبات خسائر الأضمحلال والتي تمثل تقديرها للخسارة المتکبدة الخاصة بالعملاء والمدينون الآخرون في ضوء المعلومات التاريخية الخاصة بالتعامل معهم.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة. كما تتأكد المجموعة من توافق النقية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية والحوادث.

خطر السوق

أن أنشطة المجموعة تُعرضُّها بشكل أساسى للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتقلبات في أسعار الفائدة.

خطر سعر العملة

تتم بعض معاملات الشركة بعملات أجنبية نتيجة نشاط الشركة وتعاملاتها وتعرض الشركة نتيجة لذلك لتقلبات في أسعار صرف العملات. ويعود الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني هي العملات الرئيسية التي تتم بها هذه المعاملات. وتقوم الشركة بإدارة مدى تعرضها لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - في نهاية الفترة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفة أساسية في أرصدة مستحقة على عملاء) ولالتزاماتها ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفة أساسية في موردين بالعملة الأجنبية) والتي تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

٢٠٢٥ يونيو ٣٠

الألتزامات		الأصول		الأجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٩٧٠٠٣٧٩٣	٣٧٨٥٨١١٦	٣٧٨٥٨١١٦	٣٧٨٥٨١١٦	دولار أمريكي
١٢١٧٣٢٩٣٧	٢٢٥٥١٠٤٣١	٢٢٥٥١٠٤٣١	٢٢٥٥١٠٤٣١	يورو
--	٣٢٤٤٣٤٤	٣٢٤٤٣٤٤	٣٢٤٤٣٤٤	جنيه استرليني
٣٨٠١٦٨	١٢٤٠٨٨٩	١٢٤٠٨٨٩	١٢٤٠٨٨٩	فرنك سويسري
--	٤٨٣٠٣٣	٤٨٣٠٣٣	٤٨٣٠٣٣	ريال سعودي
--	١٠٢٦١٣٢٥	١٠٢٦١٣٢٥	١٠٢٦١٣٢٥	درهم اماراتي
--	٢٢١٥	٢٢١٥	٢٢١٥	دينار ليبي
٣١٩١١٦٨٩٨	٦٢٩٣٢٣٣٦٣	٦٢٩٣٢٣٣٦٣	٦٢٩٣٢٣٣٦٣	

الشركة الوطنية للطباعة

شركة معاونة مصرية

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

ويوضح الجدول مدى حساسية الشركة لزيادة أو نقص بنسبة ١٠٪ في الجنيه المصري مقابل أسعار العملات الأجنبية المشار إليها. وتعتبر الـ ١٠٪ هي نسبة الحساسية المستخدمة في إعداد التقارير الداخلية عن خطر العملات الأجنبية وعرضها على المديرين المسؤولين، وتمثل تقييم الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الارصدة القائمة ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية ويقوم على أساس تعديل ترجمة ارصدة تلك البنود في نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها ١٠٪ في أسعار صرف تلك العملات.

ويشير الرقم الأيجابي في الجدول أدناه إلى زيادة في الربح عندما تزداد قوة الجنيه المصري بنسبة ١٠٪ مقابل العملات الأجنبية المعنية وفي حالة ضعف الجنيه المصري بنسبة ١٠٪ مقابل العملات الأجنبية المعنية فسوف يؤدي ذلك إلى تأثير معاكس بنفس القيمة على الربح وتصبح القيم أدناه سالبة.

البيان التالي يوضح تعرض الشركة لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالعملات الأساسية:

٢٠٢٥ يونيو ٣٠

الالتزامات		الأصول	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	دولار أمريكي
١٩٧٠٠ ٣٧٩	٣٧٨٥٨ ١١٢	٣٧٨٥٨ ١١٢	دولار أمريكي
١٢١٧٣ ٢٩٤	٢٣٥٥١ ٠٤٣	٢٣٥٥١ ٠٤٣	يورو
--	٣٢٤ ٤٣٤	٣٢٤ ٤٣٤	جنيه استرليني
٣٨٠ ١٧	١٢٤ ٠٩٠	١٢٤ ٠٩٠	فرنك سويسري
--	٤٨ ٣٠٣	٤٨ ٣٠٣	ريال سعودي
--	١٠٢٦ ١٣٣	١٠٢٦ ١٣٣	درهم اماراتي
--	٢٢٢	٢٢٢	دينار ليبي
٣١٩١١ ٦٩٠	٦٢٩٣٢ ٤٣٦	٦٢٩٣٢ ٤٣٦	الأجمالي

خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في التغير في أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم المجموعة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم المجموعة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات في أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالمشتقات المالية والأدوات المالية غير المشتقة في نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أخذ التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تغير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة.

قياس القيمة العادلة

المستوى الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدّة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوى الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدّة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للاصل أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أى تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أى مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعدُّ أسعاراً معلنة كالتي يتضمنها المستوى الأول.

المستوى الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدّة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أى تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة).

٣٥- أحداث هامة خلال الفترة المالية الحالية و الفترة اللاحقة

- وافقت الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٥ على عملية مبادلة أسهم. حيث سوف تقوم الشركة الوطنية للطباعة بالإستحواذ على الأسهم المملوكة لشركة دار الشروق للنشر ش.م.م في شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف ش.م.م البالغة ٢١٦٨٥٢ سهم بـ ١,٦٥٥٪ من أسهمها بناء على تقرير المستشار المالي المستقل المؤرخ في ٩ أبريل ٢٠٢٥، وفي المقابل سوف تقوم الشركة الوطنية للطباعة بإصدار أسهم زيادة في رأس المال، على أن تخصص تلك الزيادة لصالح شركة دار الشروق للنشر ش.م.م وقد تضمن قرار الجمعية تنازل باقي مساهمين الشركة عن حقهم في الإكتتاب في هذه الزيادة. على أن يتم تنفيذ عملية المبادلة خلال أربعة أشهر بعد تنفيذ عملية طرح أسهم الشركة بالبورصة المصرية بحد أقصى.
- قامت شركة البار للعبوات "شركة تابعة" بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بشراء قطعى أرض بمساحة إجمالية قدرها ٨٧٥٠ متر مربع تقريباً بحوض سمعان الوسطاني بموجب عقد ابتدائية من مالكها الأصلى استناداً إلى عقود مسجلة وإلى حكم قضائى نهائى بات صدر لصالح المالك الأصلى سنة ١٩٨٩ والذي حكم بتسليم المالك الأصلى المسطح ٤٢ فدان من الأرض الفضاء بحوض سمعان الوسطاني والانتفاع بها والتصرف فيها هذا وقد تم تسجيل تلك الأرضى فى دفاتر شركة البار للعبوات ضمن بند الاستثمار العقارى.
- تم اخطار الشركة بوجود مطالبة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى "التابعة لوزارة الزراعة" مطالبة الشركة بسداد حق الانتفاع بادعاء انها المالكة للارض التي اشتراها شركة البار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة وجود حكم من المحكمة الادارية العليا لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى شمل استرداد الهيئة لبعض الاراضى ومنها القطعة رقم ٣٣ حوض سمعان الوسطاني التى تشمل الأرضى التي اشتراها شركة البار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ولم يتم اعلان الشركة بهذه الدعوى أو بطبعون وزارة الزراعة ولم يتم اخطارها بأى من ذلك وبالتالي لم تتدخل فيها.
- وبين ايضاً ان الهيئة أصدرت قراراً عام ١٩٨١ بالافراج المؤقت عن القطعة ٣٣ حوض سمعان الوسطاني وشمل قرار الافراج عن جميع القطع بمساحة ٦٥ فدان وسلمت المالك الأصلى هذه الاراضى والتي أصدرت محكمة جنوب القاهرة حكمها النهائي اليات سالف الذكر في عام ١٩٨٨ باحتفظه في التصرف فيها وبمنع تعرض وزارة الزراعة اليه وهو الحكم الذي استند عليه مالكو الشركة السابقين في شرائهم للأرض. بسبب تضارب هذين الحكمين النهائيين وحافظا على أصول الشركة تقدمت الشركة بطلب تقنين وضع الأرض.
- قامت الشركة بالتفاوض مع الهيئة على تخفيض مبلغ حق الانتفاع ولكن صدر قرار من اللجنة بتقدير حق الانتفاع اعتباراً من عام ٢٠٠٦ بـ ٣٥٠٠ جنيه مصرى للمتر المربع بما لا يتفق مع المادة ٣٧٥ من القانون المدنى الذى ينص على التقاضى بمضى خمس سنوات ويختلف أيضاً مع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٠٨ لعام ٢٠٢٢ الذى يحدد قيمة حق الانتفاع سنوياً بواقع ٥٪ من سعر متر التملك.
- بناء على رأى المستشار القانونى للشركة الذى يرى ان حيازة الأرض هي حيازة فعلية ومستقرة وتحت سيطرة الكاملة لشركة البار للعبوات ولو لا قرار الهيئة فيما يتعلق بحق الانتفاع ل كانت الشركة انتهت من تقنين وضع الأرض وأمتلاكها ملكية كاملة بما يضمن حقوقها القانونية الكاملة في التصرف فيها واستغلالها كما ان حق الانتفاع للقانون المدنى يستحق عن السنوات الخمس الاخيرة فقط وبما لا يزيد عن ٥٪ من سعر تملك الأرض وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء بخصوص الأرض المستغلة.
- بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراظ لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٧٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٢٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الانتظام والخصم عند ٢٧,٧٥٪.
- بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها خفض سعرى عائد الإيداع والإقراظ لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٦,٠٠٪ و ٢٥,٥٠٪، على الترتيب. كما تم خفض سعر الانتظام والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٥٠٪.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الخميس الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢٥ خفض سعرى عائد الإيداع والإقراظ لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٠٠٪ و ٢٤,٥٠٪، على الترتيب، كما تم خفض سعر الانتظام والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٥٠٪.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٠ يونيو ٢٠٢٥ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراظ لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٤,٠٠٪ و ٢٥,٠٠٪ و ٢٤,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الانتظام والخصم عند ٢٤,٥٪.

قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة الوطنية للطباعة ش.م.ب بالإجماع المنعقدة في تاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ على قيد إجمالي أسهم رأس المال الشركة في السوق الرئيسية البورصة المصرية كما وافقت بالإجماع على طرح ما يمثل حد أقصى ١٠٪ من أسهم الشركة الحالية للطرح العام وأو الخاص طرحاً ثانوياً في البورصة المصرية. هذا وقد قررت لجنة قيد الأوراق المالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٤ الموافقة على قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة، قياداً مؤقتاً برأس مال مصدر قدره ٢١١٧١٠٣٨٠ جنيه مصرى موزع على موزع على ٢١١٧١٠٣٨ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم.

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تجزئة القيمة الأساسية للسهم من عشرة جنيهات مصرية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى للسهم الأمر الذي ترتب عليه أن يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١٧١٠٣٨٠ جنيه مصرى موزعاً على عدد ٢١١٧١٠٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الأساسية للسهم واحد جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٢٥ صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية باعتماد نشرة الطرح العام والخاص للشركة بالإضافة إلى عدم الممانعة في تسجيل الشركة بالسجل المعد لتسجيل الشركات الراغبة في قيد وطرح أوراقها المالية بالبورصة المصرية على أن يكون الطرح كما يلى:

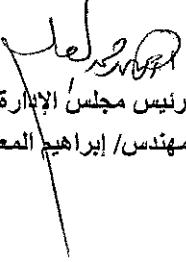
- الشريحة الأولى (طرح خاص): بحد أقصى ١٠٥٨٥٥٢٠ سهم تمثل ٥٪ من إجمالي الأسهم المطروحة ونسبة ٥٪ من إجمالي أسهم رأس مال الشركة مخصصة للمستثمر المؤهل.
- الشريحة الثانية (طرح عام): بحد أقصى ١٠٥٨٥٥٢٠ سهم تمثل ٥٪ من إجمالي الأسهم المطروحة ونسبة ٥٪ من إجمالي أسهم رأس مال الشركة مخصصة للجمهور من المستثمرين الطبيعين والاعتباريين غير المحددين سلفاً.

بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٥ تم بدء التداول لأسهم الشركة في السوق الرئيسي بالبورصة المصرية.

٣٦- السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

أبراهيم المعلم
رئيس مجلس الإدارة
المهندس / إبراهيم المعلم



العضو المنتدب
الأستاذ / شريف المعلم



المدير المالي
الأستاذ / أحمد اباظه

